

دراسة تحليلية للطبيعة القانونية للعمليات المشفرة

إعداد

د. محيي الدين عدنان الحجار

أستاذ في جامعة باريس الثامنة وفي جامعة سوربون الجديدة

باحث في كرسي أخلاقيات ومبادئ التمويل، جامعة باريس ١ (بانثيون - سوربون)

باريس

٢٠٢٠ / ٠٦ / ٢٠ م

أيض

المخلص

تنامي الاهتمام بالعمليات المشفرة وازدادت أعدادها وأنواعها وتصنيفاتها، كما ارتفعت أسعار بعضها لتصبح أضعافاً مضاعفة لأسعارها الأولية. وحتى هذه اللحظة، يسود الكثير من اللغط حول الطبيعة القانونية للعمليات الإلكترونية المشفرة بمختلف أنواعها. ورغم ظهور بعض الدراسات القانونية حولها، إلا أن تكيفها القانوني لا زال غير محدد. ويرجع قسمٌ من اللغط القانوني حول الموضوع إلى اختلاف المفاهيم والتعريفات بين الممارسين في السوق، تبعاً للبلدان ولفرق العمل وللمصدرين ولتيارات الضغط في منصات التداول، بسبب طغيان المبرمجين والتقنيين على التطبيق العملي في غياب للتنظير والتنظيم القانوني. لذا قمنا بوضع معايير منضبطة للتمييز بين أنواع الأصول المشفرة، وجعلنا بحثنا مبنياً عليها تفادياً للمصطلحات والعبارات غير المنضبطة.

إذاً ما هي الطبيعة القانونية للعمليات المشفرة؟ هل تعتبر أموالاً؟ أهي مثلية أم قيمية؟ هل تعتبر نقوداً؟ وكذلك في القانون المالي، هل تندرج ضمن الأسهم أم السندات أم الحصص أم الأدوات المالية الخاصة أم أنها أدوات مالية ذات طبيعة قانونية خاصة فريدة من نوعها (suis generis)؟ ولهذا قمنا بوضع إطار قانوني لمختلف أنواع هذه الأصول المشفرة وفق المنهج التحليلي للنظريات القانونية الأساسية في القانون المدني. وخلصنا في هذه الدراسة الرائدة إلى وضع تعريف قانوني لكل من الكوين والتكون استناداً إلى الخصائص القانونية التي توصلنا إليها في ثنايا البحث.

الكلمات المفتاحية:

عمليات مشفرة، بلوكتشين، كوين، بيتكوين، توكن، إصدارات أولية، تكيف قانوني، أدوات مالية، أموال، نقد

أبيض

المقدمة

أظهرت تقنية البلوكتشين قدرتها على تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المختلفة. ومن أبرز منتجات هذه التقنية ظهور العملات المشفرة بأشكالها المختلفة (كوين وألتكوين وتوكن)، مع تميّز النوع الأخير - أي التوكن - في استخدامه كأداة لجمع الأموال لتمويل المشاريع والخدمات. ولا تزال هذه المنتجات الإلكترونية المشفرة حتى اللحظة غير واضحة الطبيعة والخصائص من المنظور القانوني. ومن أبرز الأدلة على صعوبة التكييف القانوني للعملات المشفرة هو اختلاف الهيئات الماليّة الناظمة بشأنها. فقد ذهبت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكيّة (Securities & Exchange Commission) إلى اعتبار أن عمليات الإصدار النقدي الأولي (ICO) تندرج تحت نظام الأوراق الماليّة (Securities Act of 1933)، لأنّها حالات يدفع فيها المستثمرون إلى الاستثمار في مشروع مشترك على أمل الاستفادة منه «فقط من خلال جهود المروج أو أشخاص آخرين»^(١). وفي المقابل اعتبرت هيئة الأسواق الماليّة الفرنسيّة أنّ التوكن الصادرة في نسبة ضئيلة جداً من الإصدارات الأولية (ICO) تشبه الأوراق الماليّة، ويلزم بالتالي إخضاعها إلى التشريعات الماليّة الهادفة إلى حماية المستثمرين^(٢). بينما ذهبت المملكة المتّحدة وسنغافورة وسويسرا إلى اتّخاذ موقف هوائي، حيث أخضعوا الإصدارات التّقديّة الأوليّة إلى إشراف الجهات الناظمة مباشرة، مع تأجيل التكييف القانوني للعملات المشفرة^(٣).

لا شك أنّ القول بوجود اعتماد نظام قانوني خاص بالعملات المشفرة بعيداً عن النظريات القانونيّة الأساسيّة سيؤدّي إلى إمكانية معالجة الأبعاد القانونيّة

(١) See for example this decision: SEC v. Howey Co., 328 U.S. 293 (١٩٤٦)

(٢) Consultation publique de l'AMF sur les Initial Coin Offerings (ICOs), § 3.1.

(٣) Bruno Mathis, « Quel régime juridique pour les cryptoactifs ? », Revue Lamy droit des affaires, N° 143, 1er décembre 2018.

للعملات المشفرة بشكل عام ومطلق، بغض النظر عن خصوصيات كل نظام قانوني، وهذا عين الإشكال في هذا الحل. ويكرّر القانونيون مقولة أن التوصيف القانوني الخاص (*suis generis*) إنما هو هروب من التكييف القانوني أو إعلان فشل البحث عن التكييف القانوني الملائم^(١).

لذا سنحاول في هذه الورقة تحليل إشكالية التكييف القانوني للعمالات المشفرة، عبر دراستها من منظور التقسيمات القانونية التقليدية في القانون الفرنسي وعدد من القوانين العربية، وهو ما يمكن تطبيقه بشكل تلقائي في قوانين الدول العربية المختلفة. ولماذا حصر التحليل بالقانون الفرنسي؟ والجواب يسير وهو أنّ النظريات القانونية الأساسية تختلف من نظام قانوني لآخر، وجل الأنظمة القانونية العربية تنتمي إلى مدرسة القانون المدني.

وترجع صعوبة هذه المهمة إلى عدم انضباط خصائص العملات المشفرة واختلافها من إصدار لآخر. بالإضافة إلى ظهور جدل قانوني عميق حول هذه المسألة، حيث تكاثرت الدراسات القانونية بشكل ملفت في السنوات الأخيرة واضطربت نتائجها بشكل واضح^(٢). كما أنّ مواقف الهيئات المالية الناطمة قد اختلف تجاهها. فقد قام المشرع الفرنسي بوضع نظام قانوني متكامل لهذه العملية

(١) En sens : P. Malaurie, L. Aynès et P-Y Gauthier, *Les contrats spéciaux*, op. cit. n°20, p.15.

(٢) يراجع على سبيل المثال : (٢)

Caroline Le Moign, « ICO françaises un nouveau mode de financement », novembre 2018, disponible en ligne sur : www.amf-france.org ; Schiller S., « Blockchain – La blockchain révolutionne les levées de fonds », Actes prat. ing. soc. n° 156, nov. 2017 ; De Vauplane H., « Crypto-assets, token, blockchain, ICO : un nouveau monde ? », Revue Banque 2017, n° 810, p. 16 ; Rousille M., « Le Bitcoin : Objet juridique non identifié », Banque et droit n° 159, févr. 2015 ; Lachgar K. et Sutour J., « Le token, un objet digital non identifié ? », Option Finance n° 1437, 13 nov. 2017, p. 18 ; Bonneau T., « Tokens, titres financiers ou biens divers ? », RD bancaire et fin. janv. 2018, repère 1.

في قانون باكت (PACTE)^(١)، والذي تمّ بموجبه إنشاء فصل جديد في القانون النقدي والمصرفي يحوي المواد رقم ل. ٥٥٢-١ وما يليها ومخصص لنظام مصدري التوكن. وقد دفعنا تحليلنا هذا إلى أقصى مدى ممكن بغض النظر عما إذا كان القانون قد فصل في المسألة أم لا، وذلك للاستفادة من تعمق التحليل في الأنظمة القانونية للدول العربية، خاصة تلك التي تريد وضع نظام قانوني خاص بالإصدارات الأولية وبالتوكن التي تنتج عنها.

لذلك يمكننا رسم إطار قانوني عام لهذه الأصول الإلكترونية عبر دراستها على ضوء التقسيمات القانونية التقليدية في القانون المدني وعلى ضوء مبادئ القانون المالي. ولذا تبرز أهمية هذا العمل في كونه من بواكير الكتابات القانونية العربية في هذه المسألة. كما أن تحليل الطبيعة القانونية للعمليات المشفرة يتيح بيان خصائصها القانونية وبالتالي وضع تكييف قانوني لها، مما سيسمح باستنتاج النظام القانوني الواجب التطبيق. وبالعكس، فإن استنتاج غياب التكييف القانوني لها يعني غياب النظام القانوني الواجب التطبيق، مما يعني وجوب وضع تشريع خاص بها، وتطبيق القواعد العامة إلى حين صدور التشريع المتخصص. وهذا المنهج التحليلي بكافة أوجهه سيحقق للمصدرين في الإصدارات الأولية ولمستخدمي المسكوكات المزيد من الأمان والحماية.

ولذا لا بدّ بدايةً من عرض نظرة تحليلية للمفاهيم الأساسية ذات الصلة (المبحث الأول) يتمّ فيها عرض أقسام العملات الإلكترونية المختلفة ومفهوم الإصدارات الأولية بالإضافة إلى نظرة في التحليل القانوني الكلي للمسألة. وهذا ما سيمكننا لاحقاً من تحليلها من منظور قانوني (المبحث الثاني) ومقارنتها مع الأنظمة القانونية الخاصة (المبحث الثالث).

(١) صدر عن مجلس النواب في ٩ أكتوبر ٢٠١٨، وتمت المصادقة عليه لاحقاً من مجلس الشيوخ ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠١٩.

أبيض

المبحث الأول نظرة تحليلية للعملات المشفرة

قبل الولوج إلى تحليل النظام القانوني للعملات المشفرة، لا بدّ بداية من التعريف بأنواع هذه العملات وبعمليات الإصدار النقدي الأولي، ثمّ بيان الترجمات العربية التي نرتضيها للتطرق إلى هذا الموضوع. كما لا يخفى أن كثرة أنواع العملات المصدّرة بشكل فردي يستوجب محاولة رصفها في أقسام تبعاً لتطبيقاتها العمليّة. وهذا التقسيم ضروري ولازم لأنّه يبنى عليه الكثير من الجوانب التحليليّة في بحثنا هذا. بالإضافة إلى ذلك، تشكل المحاولات السابقة لتصنيف أنواع التوكن وتحديد طبيعته القانونية منطلقاً للبدء بتحليل قانوني دقيق لهذه الأصول الإلكترونيّة.

المطلب الأول: مفهوم العملات الإلكترونيّة المشفرة (cryptocurrencies)

يشور لغط كبير حول مدلول مصطلح العملات الإلكترونيّة المشفرة (cryptocurrencies) حيث يظن الكثيرون أنّها تدلّ على مجموعة من العملات بالمعنى القانوني والاقتصادي للكلمة. ولكن في الحقيقة، فإنّ هذه العبارة تدلّ على نوعين منفصلين ومختلفين من الأصول الإلكترونيّة هما وفق ترجمة لفظيّة: «النقود الإلكترونيّة» (Coins) و«المسكوكات المشفرة» (Tokens). ولا بدّ من التمييز بينهما، فالتشابه شديد بينهما حيث تشملهما هذه العبارة المشتهرة على الألسنة، خاصّة وأنّ كليهما عبارة عن ملف إلكتروني مشفّر قابل للتداول على شبكة البلوكتشين.

لكن يتم إصدار التوكن من قبل أحد مستخدمي شبكة البلوكتشين، بينما الكوين هو النقد الإلكتروني للشبكة وهو لازم لكل شبكة بلوكتشين، ويتم

التنقيب عنه عبر المصادقة على كتل المعاملات في الشبكة. إذاً الكوين هو الذي يتمتع باستقلالية تقنية على شبكة البلوكتشين الخاصة به في البيئة التقنية الخاصة به (Technical Ecosystem) المسماة النت الرئيسي (Main net). ففي بلوكتشين البيتكوين (Bitcoin Blockchain)، النقد هو بيتكوين ويرمز له (BTC)، وفي بلوكتشين الإيثيروم (Ethereum Blockchain) النقد هو إيثر (Ether) ويرمز له (ETH).

يمثل الكوين مخزناً للقيمة أو وحدة حساب أو وسيلة تبادل في الشبكة بينما لا يتمتع التوكن بهذه الخصائص بل يبقى استخدامه منحصرأً فيمن يقبل به من مستخدمي البلوكتشين. ولا يمكن استخدام الكوين إلا لإرساله إلى شخص آخر أو لدفع رسوم المعاملات على البلوكتشين. وإذا كان له المزيد من الاستعمالات والاستخدامات فهو توكن.

ويضاف إلى ما سبق أن الاستخدام العملي للفظ كوين وتوكن مرّن جداً. حيث إن التوكن قد يسمّى كوين إذا انتشر تداوله في الشبكة وأصبح مدرجاً في منصات التداول. ولكن هذا الاستعمال يرجع إلى عدم انضباط التطبيق العملي في تصنيفات قانونية محددة وهو لا يلغي الفارق الأساس بينهما المتمثل في مصدر كل منهما. وقد أجمالنا في الجدول التالي الخصائص المشتركة والمتباينة بين التوكن والكوين.

العملات الإلكترونية (Crypto-currencies)		
المسكوك المشفر (Token)	النقد المشفر (Coin)	
لا وجود له خارج شبكة البلوكتشين	لا وجود له خارج شبكة البلوكتشين	خصائص مشتركة
طبيعته: ملف إلكتروني مشفر	طبيعته: ملف إلكتروني مشفر	
غير قابل للاستنساخ	غير قابل للاستنساخ	
قابل للتداول	قابل للتداول	
متداول من قبل مستخدمي التوكن فقط	يستعمل كعملة (مخزناً للقيمة ووحدة حساب ووسيلة تبادل) في الشبكة	مميزات وفوارق
يصدر بإرادة وتصميم أحد المستخدمين	يصدر عن عمل البلوكتشين	
قد يتواجد في البلوكتشين	يتواجد لزوماً في البلوكتشين	
له الكثير من الاستخدامات وفق برمجته من قبل المصدر	يستخدم عبر إرساله لشخص آخر أو لسداد رسوم في الشبكة	

جدول رقم ١: مقارنة بين فئتي العملات الإلكترونية: العملات والمسكوكات (من إعداد الباحث)

ويلخص هذا الجدول دراستنا المقارنة السابقة، والتي يمكننا القول بأنها أول محاولة لضبط ونمذجة الفوارق بين الكوين والتوكن بناءً على معايير منضبطة (normative standards). وهو ما سيترتب عليه فوارق جوهرية في التحليلات القانونية اللاحقة.

ونشير أخيراً إلى إحصائية مهمة جداً تبين ازدياد أهمية التوكن في التعاملات حيث بدأ ينافس الكوين بقوة في التعاملات. فنسبة التعامل بالتوكن تمثل ٥٢٪ من مجموع التعاملات في السوق الإلكترونية بينما يمثل التعامل بالكوين نسبة ٤٨٪ منها. ولكن حجم كتلة التوكن في السوق تمثل نحو ١٣٪ من مجموع الأصول الإلكترونية المشفرة المسماة (Crypto-currencies) بينما يمثل حجم الكوين نسبة ٨٧٪ منها، كما يظهر من هذا الجدول الذي يوضح مكانة كل منها في السوق^(١).

	Total Trading		Market Cap		Annualized Velocity
	#	%	\$bn	%	
Tokens	828	52%	\$35.7	13%	39.4x
Coins	764	48%	\$231.3	87%	11.6x
Total	1,592	100%	\$267.0	100%	15.3x

Note: Based on all Tokens and Coins currently trading

جدول رقم ٢: توزيع سوق الأصول الإلكترونية^٢

بالرغم من أهمية التحليل السابق وضبط الفوارق بين الكوين والتوكن، إلا أنّ التطبيق العملي يتميّز بعدم انضباط استخدام المصطلحات التقنيّة. إذ لا يوجد اتّفاقات حول التوصيفات والمصطلحات بين الممارسين، ومما يساهم في ازدياد هذه الفوضى الاصطلاحية كونها تصدر عن غير متخصصين في الدراسات القانونيّة. وهذا ما يؤدّي إلى غياب الفكر التنظيري والتنظيمي من سوق العملات المشفرة.

(١) STATIS GROUP (an ICO advisory firm), "CRYPTOASSETS MARKET COVERAGE INITIATION: NETWORK CREATION", (July 11, 2018), online on: https://research.bloomberg.com/pub/res/d28giW28tf6G7T_Wr77aU0gDgFQ_p.6. (seen : 28/02/2019)

(٢) *Ibidem*.

فعلى سبيل المثال، فإن الفصل بين كوين وتوكن ليس مطلقاً، فقد ظهر مصطلح آخر يجمع بين أنواع الكوين غير البيتكوين وعدة أصناف من التوكن، ألا وهو مصطلح ألتكوين (AltCoin). وهذا المصطلح عبارة عن دمج لكلمتين (Coin) و (Alternative)، ويدلّ على العملات التي ظهرت بعد نجاح وتفشي استخدام البيتكوين، والتي تحاول استبدال البيتكوين أو تفادي بعض النواقص فيه. فالألتكوين (Altcoins) هي العملات المشفرة الأخرى التي تم إطلاقها بعد نجاح البيتكوين (Bitcoin). وبشكل عام، تقدّم هذه العملات نفسها على أنّها بدائل أفضل للبيتكوين^(١). رغم أن المعنى الأصلي لهذه العبارة يدل على العملات البديلة للبيتكوين، لكن المشكلة تكمن في تغيير المجال الدلالي لهذا المصطلح، إذ أصبح مرادفاً لكل العملات المشفرة التي لا تعتبر من أكبر وأشهر العملات المتداولة، فعلى سبيل المثال، كان الإيثيروم معتبراً أنه من ضمن الألتكوين، بينما خرج اليوم من هذا الوصف^(٢). مما يعني أن المصطلح يتغير مدلوله مع الزمن ووفقاً للممارسين. وهذا يدلّ على عدم انضباط المصطلحات في المجال العملي. وفي الحقيقة، لا يمكننا استخلاص معيار منضبط للتمييز بين الكوين والألتكوين.

وفي مطلع عام ٢٠٢٠، كان هناك أكثر من ٥٠٠٠ عملة رقمية مشفرة وفقاً لبعض التقديرات. وفقاً لـ CoinMarketCap، شكلت العملات البديلة أكثر من ٣٤٪ من إجمالي سوق العملات المشفرة في فبراير ٢٠٢٠^(٣).

(١) Jake Frankenfield: « Altcoin »,online on:

<https://www.investopedia.com/terms/a/altcoin.asp>

(٢) Adrian Zmudzinski : « New SFOX Report: Don't Call Ethereum an 'Altcoin' Anymore », online on : <https://cointelegraph.com/news/new-sfox-report-dont-call-ethereum-an-altcoin-anymore>

Adriana Hamacher : « Seven reasons why Ethereum is no longer an altcoin », online on : <https://finance.yahoo.com/news/seven-reasons-why-ethereum-no-143004355.html?guccounter=1>

Paddy Baker : « SFOX: Ethereum May No Longer Be An Altcoin », online on : <https://cryptobriefing.com/sfox-ethereum-altcoin/>

(٣) Jake Frankenfield : « Altcoin », op. cit.

ولو نظرنا إلى مضمون الألتكوين، لوجدنا أنّها تشمل عملات مشفرة مبنية على التنقيب، ومسكوكات نقدية أي ذات القيمة الثابتة (Stable Coins)، ومسكوكات الاستعمال (utility tokens)، ومسكوكات الأدوات الماليّة (security tokens)، وذلك وفق التّوجهين المشار إليهما: العملات غير المشهورة أو كلّ ما سوى البيتكوين. وبالتالي فإنّ مصطلح الكوين بمعناه الواسع لا ينطبق على المعايير الثمانية التي أدرجناها في الجدول التنظيمي الذي وضعناه أعلاه، وذلك بسبب التداخل في التطبيق العملي بين مصطلحي الكوين والتوكن، حيث يشمل الألتكوين عدداً من أنواع التوكن.

وتشير بعض المواقع إلى وجود توجّه نحو قصر استخدام الألتكوين على العملات الخاصّة بشبكات بلوكتشين، مما يؤدي إلى إقصاء كل صور التوكن من مدلول هذا المصطلح^(١). وللأمانة، فإنّ هذا المعنى هو ما تبادر إلى ذهننا بداية عند دراسة هذا المصطلح، وهو ما سنعتمده في بحثنا هذا. فالتمييز والفصل المطلق بين الألتكوين والتوكن ضروري للحفاظ على انضباط معايير التمييز والفصل بين الكوين (بنوعيه) والتوكن.

بناءً على ما سبق، يمكننا استنتاج أن الفوارق بين البيتكوين والألتكوين - بمعناه المقرر لدينا والذي بدأ يظهر وينتشر في الممارسة العمليّة - إنّما هي فوارق لناحية الأهداف لا بنيويّة. وعليه فلا أثر لهذه الفوارق على دور الألتكوين في التطبيق العملي. فالخصائص الثمانية التي أدرجناها في الجدول التحليلي أعلاه للكوين يصدق على نوعيه. ولهذا السبب سيّشمل تحليلنا القانوني للكوين بنوعيه (بيتكوين وألتكوين) دون تمييز بينهما.

(١) Ibidem.

المطلب الثاني: هيكلية عملية الإصدار الأولي « ICO »^(١)

تعتبر الإصدارات النقدية الأولية، المعروفة باسم « ICO »، طريقة جديدة ومميزة لاجتذاب الأموال. وتمثل بديلاً للشركات الناشئة لاجتذاب الاستثمارات مقابل حصول المستثمرين على المسكوكات المشفرة التي تصدرها الشركة عبر شبكة البلوكتشين. وتوسع استخدام هذه التقنية للكثير من مجالات عالم المال والأعمال. وتتميز هذه العملية بطابعها العابر للحدود حيث يشارك في الاكتتاب مستثمرون من كافة أصقاع المعمورة.

وللمصدر الخيار في تحديد العملة المعتمدة والمقبولة في الاكتتاب. ففي غالب الأحوال، يتم الاكتتاب مقابل دفع عملات مشفرة، كالبتكوين والإثير. وفي بعض الأحوال النادرة والقليلة يتم الاكتتاب مقابل دفع « فيات »، أي عملات رسمية متداولة في شبكة البلوكتشين، كالبيورو والدولار. ويمكن مقارنة الإصدارات النقدية الأولية بالإصدارات الموجهة للجمهور وبالتمويل الجماهيري (Crowdfunding)، حيث تشترك هذه الآليات الثلاث في استقطاب الأموال من الجمهور. وتتميز الإصدارات النقدية الأولية في كونها تمنح المكتتب مسكوكاً إلكترونياً مقابل اكتتابه.

إن المعلومات الواردة في هذه الفقرة مختصرة من المصادر التالية: (١)

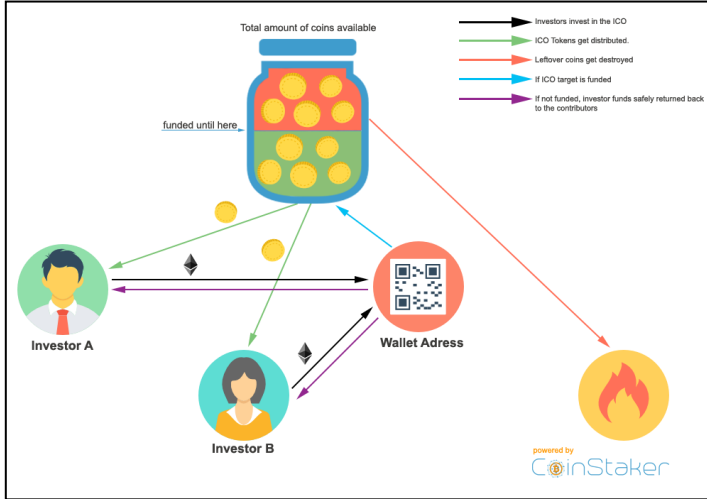
- R. LAVIE, "ICO! THE GOOD, THE BAD AND THE UGLY", online on : <https://thefintechtimes.com/ico-good-bad-ugly/> (seen : 31/01/2019)
- "NEED TO RAISE CAPITAL FUNDING? THINK ICO OR ITO, NOT IPO", online on : <https://www.financemagnates.com/cryptocurrency/bloggers/need-raise-capital-funding-think-ico-ito-not-ipo/> (seen : 31/01/2019)
- J. CHESTER, "WHAT YOU NEED TO KNOW ABOUT INITIAL COIN OFFERING REGULATIONS", online on : <https://www.forbes.com/sites/jonathanchester/2018/04/09/what-you-need-to-know-about-initial-coin-offering-regulations/#46e9f1f22f13> (seen : 31/01/2019)
- DELOITTE, "INITIAL COIN OFFERING – A NEW PARADIGM", online on : <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/process-and-operations/us-cons-new-paradigm.pdf> (seen : 31/01/2019)

يتم الاككتاب في الإصدار بناءً على مستند يسمّى الوثيقة البيضاء « White Paper » ينشره المصدر على موقعه على الإنترنت ويعرض فيه المشروع ويبيّن طبيعته ومردوده وأبرز أوجهه الاستشارية أو التطبيقية أو العملية. ولا يوجد شكل محدد للوثيقة البيضاء ولا معلومات واجبة الإفصاح فيها. فقد تعرض الوثيقة البيضاء فكرة المشروع بشكل مجمل دون التطرق إلى تفاصيله المالية كما قد تكون مفصلة مبيّنة دراسة الجدوى ومردود المشروع ونحو ذلك من التفاصيل الجوهرية. وإنما يختلف مضمون هذه الوثيقة تبعاً للمصدر وللمشروع الذي يتم تمويله. وغياب الشفافية في عرض المشروع عبر الوثيقة البيضاء يدلل بشكل واضح على خطورة غياب الرقابة عن الإصدارات الأولية.

يقوم المصدر بإنشاء محفظة إلكترونية ويضع عنوانها على موقعه الإلكتروني. وهذا يشبه افتتاح حساب مصرفي ووضع رقم الحساب على الموقع. فيرسل المستثمرون إلى المحفظة مقدار استثماراتهم بالنقد الإلكتروني المحدد من قبل المصدر أو بالفيات (أي بعملة رسمية لدولة ما كالدولار أو اليورو). فيحصلون مقابل اكتتابهم على المسكوكات الإلكترونية. ثم يقوم المصدر باستخدام الأموال المجمعة من أجل إدارة المشروع المعلن عنه، أو لتطوير الخدمات المعلنه. في حال عدم الاككتاب الكامل، يتم إتلاف المسكوكات التي لم يتم الاككتاب بها أو يتعهد المصدر بعدم إصدار مسكوكات جديدة حتى لا يضرّ بالمكتبتين القدامى أو يتم تجميد ما بقي منها (وهذا قد يشكل خطراً على المستثمرين في حال استعمالها من قبل المصدر).

ويتم الاككتاب والدفع والتسليم بموجب عقد ذكي « Smart Contract »
يضمن حقوق الأطراف، بحيث يحصل المكتتب تلقائياً على المسكوك بمجرد دفعه

لقيمة الاكتتاب، ويحصل المصدر على قيمة الاكتتاب بمجرد تسليمه للمسكوك^(١).
ويشرح هذا العقد حقوق الطرفين وواجباتهم كما هو معلن عنه في موقع المصدر.



رسم بياني رقم ١: آلية عمل الإصدار النقدي الأولي على شبكة البلوكتشين^(٢)

ويشرح الرسم البياني السابق آلية سير عملية الاكتتاب في الإصدار الأولي. حيث يقوم المستثمرون (في الخطوة ذات اللون الأسود) بتحويل المبلغ الذي يرغبون بالاكتتاب به إلى المحفظة الإلكترونية المخصصة لاستقبال المبالغ المكتتب بها. بمجرد إتمام التحويل وبطريقة آلية يتم إخطار المصدر بقيمة الاكتتاب. وعند نجاح الإصدار الأولي، أي الوصول إلى عدد كافٍ من الاكتتابات (الخطوة الزرقاء)، فيتم دفع التوكن إلى المستثمرين (الخطوة الخضراء). وفي حال فشل الإصدار، يتم إعادة الأموال إلى المكتتبين (الخطوة البنفسجية). وتعتبر كل خطوة من هذه الخطوات جزءاً لا يتجزأ من العقد الذكي الذي يضمن بشكل تلقائي وآلي دفع كل طرف لموجبته.

(١) M. BILL, "SMART CONTRACTS: THE NEXT BIG BLOCKCHAIN APPLICATION", online on : <https://tech.cornell.edu/news/smart-contracts-the-next-big-blockchain-application/?fbclid=IwAR3niwnMJBP71KcA-Vh11Ifbj7V4ROQ7XGFstYPJ0dO-P2cnYagp990Sphe> (seen : 31/01/2019)

(٢) "WHAT IS AN INITIAL COIN OFFERING?", online on : <https://www.coinstaker.com/initial-coin-offering/> (seen : 31/01/2019)

بعد انتهاء فترة الاكتتاب، يتم إتلاف المسكوكات الإلكترونية المتبقية التي لم يتم الاكتتاب بها (الخطوة الحمراء).

المطلب الثالث: محاولة ترجمة المصطلحات التقنية

إذا كان مصطلح بلوكتشين (Blockchain) يترجم إلى العربية بسهولة عبر عبارة «سلسلة الكتل» إلا أن مصطلحات أخرى مثل (ICO) و (Token) تثير إشكاليات وصعوبات لا مفرّ منها في فنّ التّرجمات الاصطلاحية. وتثور صعوبات من نوع آخر عند ترجمة عبارة (cryptocurrencies) أو (Coin). بل إنّ سبب الإشكالية في فهم هذه الأصول المشفّرة تكمن في أنّ التسمية العملية لهذه المنتجات تستند على اعتبارها «currencies» أي عملات؛ إذ إنّ هذه التسمية بحدّ ذاتها ادّعاءً من قبل مطلقها، بغضّ النظر عن توافر شروط التكييف القانوني والاقتصادي لها باعتبارها نقوداً من عدمه. وتفادياً لجعل مجرد الترجمة الاصطلاحية مطابقة لتكييف قانوني دون النّظر في صحّته ودقّته - ما يؤدي إلى المصادرة على المطلوب - فنلاحظ أنّ المصارف المركزيّة تعتبر أنّ العملات المشفّرة لا تتوافر فيها الخصائص التقنية والقانونية للعملات، وتفضّل استخدام عبارة «الأصول المشفّرة» (cryptoassets)^(١). وسنعمد في هذا البحث على العبارة المركّبة «العملات المشفّرة» لأنّها تدلّل بشكل واضح على المقصود دون الإحالة لزوماً إلى المفهوم النقدي.

أمّا الكوين (Coin) فهو وفق قاموس ميريام-ويستر للغة الإنكليزية «عادةً قطعة معدنيّة مسطّحة تصدرها السلطات الحكوميّة على أنّها نقد»^(٢). وهي وفق قاموس كامبريدج «قطعة صغيرة من المعدن، عادةً من الفضة أو من النحاس

(١) Bruno Mathis, « Quel régime juridique pour les cryptoactifs ? », Revue Lamy droit des affaires, N° 143, 1er décembre 2018.

(٢) <https://www.merriam-webster.com/dictionary/coin>

الموّن، تستعمل كنقد^(١). وبالتالي لو أردنا ترجمة كلمة كوين المستعملة في الممارسة العملية في عالم البلوكتشين لترجمناها إلى اللغة العربية باستخدام مصطلح «النقود المشفرة» أو لو أردنا اعتماد ترجمة أدق ولنقل أكثر حرفية، يمكننا اعتماد مصطلح «القطع النقدية المشفرة». لكن هذه العبارة ستطرح إشكالية لأنها تطابق التكييف القانوني المراد التأكيد من توافر شروطه من عدمه. لذا فإننا سنحتفظ بمصطلح «كوين» للدلالة على هذه المنتجات المشفرة.

إن إصدار النقود المشفرة أو الوحدات المشفرة من قبل مستخدم سلسلة الكتل (بلوكتشين) يمكن أن يتم بطريقة موجهة إلى جمهور المتعاملين على السلسلة. وتحمل هذه العملية عدة أسماء وهي: « ICO » أي « Initial Coin Offering » أو « ITO » أي « Initial Coin Offering » أو « Token Generating Event ». ويمكن ترجمة هذه العبارات إلى اللغة العربية على التوالي كما يلي: «الإصدار النقدي الأولي» و«الإصدار التوكني الأولي» و«الحدث المصدر للتوكن».

أمّا مصطلح « Token » ويسمى أيضاً في المجال الإعلامي بالنقد الإلكتروني أو بالعملة الإلكترونية فهو يترجم إلى الفرنسية بعبارة « Jeton » أو أحياناً « Jetons électroniques » وهو بنفس المعنى. ولا بد من بيان معنى مصطلح « Token » بشكل دقيق حتى يمكن ترجمته إلى العربية بشكل سليم. ففي اللغة الإنكليزية القديمة هذه الكلمة كانت كالتالي: « Tācen » وهي مستمدة من اللغة الجرمانية^(٢). ويوضح لنا قاموس أوكسفورد للغة الإنكليزية أن كلمة «توكن» ذات معانٍ عديدة، وما يتعلق بمجالنا هو المعنى التالي:

(١) <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/coin>

(٢) OXFORD ENGLISH DICTIONARY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, (2018), online on : <http://www.oed.com> (seen : 28/12/2018).

«A stamped piece of metal, often having the general appearance of a coin, issued as a medium of exchange by a private person or company, who engage to take it back at its nominal value, giving goods or legal currency for it^(١)».

وقد ظهر استعمال معاصر وشعبي لهذه اللفظة يدلّ على القطع المعدنيّة أو البلاستيكيّة المستخدمة في محلات الألعاب أو المخصصة لاستخدام بعض الآلات^(٢). وهذا المعنى المعاصر هو الأقرب إلى الأذهان عند استخدام هذه اللفظة.

وبالتالي فإنّ كلمة «توكن» تعني ما يتمّ ضربه وسكّه سواء كان من المعدن أو من البلاستيك ونحوها من المواد الصلبة. ولهذا فإنّ أدقّ ترجمة يمكن اعتمادها لترجمة هذه الكلمة هي «مسكوك» وهذه كلمة مشتقة متناسقة مع أصول اللغة في مدلولها على المعنى المقصود. وإنّ التوكن محلّ الدراسة هو التوكن الإلكتروني الذي يتمّ إصداره أثناء الـ «ICO» أي «الإصدار النقدي الأولي»، المعروف أيضاً باسم «ITO» «الإصدار التوكني الأولي». ونظراً إلى أن موضوع الدراسة المقصود هنا هو الملف الإلكتروني المشفّر الذي يتمّ إصداره من أحد مستخدمي الشبكة بشكل فردي. لذا فلا بدّ من وجوب ترجمة العبارة إلى العربية عبر اعتماد مصطلح «المسكوك الإلكتروني» أو «المسكوك المشفّر».

المطلب الرابع: تصنيف المسكوكات الإلكترونية في التطبيق العملي

يقدم التطبيق العملي الكثير من النماذج المتباينة من الإصدارات على شبكة البلوكتشين. ولا بدّ من محاولة تصنيف المسكوكات المصدّرة على الشبكة حتى

(١) Ibidem

(٢) OXFORD LIVING DICTIONNARIES

<https://en.oxforddictionaries.com/definition/token> (seen: 28/12/2018)

يمكن تحليلها ودراستها قانونياً. ويمكننا أن نصنّفها تبعاً للأثار القانونية المترتبة عليها والحقوق التي تمنحها لحاملها. وهو ما يوضّح التقسيم المعتمد في أبرز المواقع الإلكترونية المتخصصة حيث يمكن ملاحظة تعدد أنواع المسكوكات الإلكترونية^(١):

- بعضها يسمّى «مسكوكاً تطبيقياً» (applicatifs) ويهدف إلى استعمال المسكوك ضمن تطبيق (application) محدد.
- بعضها يسمّى «مسكوك السمعة» ويعطي إمكانية قياس الثقة بالمصدر.
- بعضها يسمّى «مسكوك التصويت» ويتيح لحامله حق التصويت.
- بعضها يسمّى «مسكوك التتبع» ويمثّل المسكوك أموالاً مادية أو غير مادية ويؤدي انتقال المسكوك إلى انتقال ملكيتها.
- بعضها يعطي حق الحصول على العوائد المالية للمشاريع التي تمّ تمويلها عبر إصدار المسكوكات ونقترح تسميتها «مسكوكات الاستثمار».
- بعضها يمثل قيمة نقدية معينة.
- بعضها يمثل تذكرة دخول أو مركز قانوني (عضو في جمعية أو مشاركة في فعالية ما).

المطلب الخامس: محاولة تصنيف قانوني للمسكوكات الإلكترونية

بالنظر إلى العدد المرتفع نسبياً لأصناف المسكوكات الإلكترونية، فلا بدّ من محاولة تقسيمها وفق منهجية قانونية عبر تنظيم الحقوق التي تمنحها المسكوكات

(١) SIMON PORLOT, « QU'EST-CE QU'UNE CRYPTOMONNAIE, UN TOKEN, UN ACTIF NUMERIQUE ? », online on : <https://www.ethereum-france.com/qu-est-ce-qu-une-cryptomonnaie-token-bitcoin-ether-gnt-gno-dgd-plu-rep-rlc/> (Seen : 29/02/2019)

لحاملها والواجبات المترتبة على مصدرها في أنواع متشابهة. وفي هذا الصدد، صنفت هيئة الأسواق الماليّة الفرنسيّة المسكوكات المشفّرة إلى قسمين^(١):

- مسكوكات الاستعمال (utility tokens)، وقد تم تعريفها من هيئة الأسواق الماليّة بأنها «مسكوكات تمنح حق استعمال لحاملها وتسمح له باستخدام التكنولوجيا أو الخدمات التي يوزعها مصدر الإصدار النقدي الأولي»^(٢).

- المسكوكات التي تمنح حاملها حقوقاً سياسيّة لدى المصدر (التصويت - المشاركة) أو حقوقاً ماليّة والمسمّاة (security tokens)^(٣).

إن مجهود هيئة الأسواق الماليّة الفرنسيّة يتيح التفكير في الطبيعة القانونية للمسكوكات على أساس هذين القسمين. ولكننا نفضّل اعتماد التقسيم الثلاثي الوارد في دراسة أحد باحثي هيئة الأسواق الماليّة الفرنسيّة، وقد أضاف إلى القسمين السابقين قسماً ثالثاً^(٤):

«الأصول المشفّرة المشابهة للعمّلات والتي تعمل كوحدات قيمة ... مثل الموجة الجديدة من المسكوكات الثابتة (stable coins) التي تهدف إلى المحافظة على سعر صرف ثابت تجاه عملة تقليدية».

رغم دقّة هذا التقسيم، فمن الصعب وضع فواصل جليّة بين هذه الأقسام المتعددة. فبعض المسكوكات تتمتع بخصائص متعددة تسمح بإدراجها في عدة تصنيفات. ولكن يمكن القول بأنّ أغلبية المسكوكات المصدرة حالياً تتمتع بخصائص «مسكوكات الاستعمال» رغم وجود اهتمام متزايد مؤخراً

(١) AMF, « Synthèse des réponses à la consultation publique portant sur les Initial Coin Offerings (ICO) et point d'étape sur le programme "UNICORN" », p. 3.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Caroline Le Moign, « ICO françaises un nouveau mode de financement », novembre 2018, disponible en ligne sur : www.amf-france.org, p.5-6.

بـ«مسكوكات الأدوات الماليّة» ذات المردود المالي أو السياسي في الشركة المصدرّة (security tokens)^(١)، ونلاحظ كذلك ازدياد الاهتمام بالمسكوكات ذات القيمة الثابتة والمسماة بـ«المسكوكات النقديّة».

الفقرة الخامسة: المحاولات السابقة لتحديد الطبيعة القانونية للعمليات الإلكترونيّة سنعرض بدايةً لأبرز المحاولات المتعلقة بالتكييف القانوني للكوين وبعدها للتكييف القانوني للمسكوكات المشفّرة.

رغم كثرة الدّراسات والبحوث القانونية حول البيتكوين، لم يتطرّق الباحثون بشكل واضح نحو طبيعته القانونيّة، مفضّلين استكشاف وتحليل مواضيع أكثر عمليّة من التنظير القانوني. فنجد المقارنات مع الأنظمة الماليّة^(٢) أو الدراسات المخصّصة للاستراتيجية التشريعيّة الواجب اعتمادها بشأن البيتكوين^(٣)، رغم أنّ التكييف القانوني وتحديد الطبيعة القانونية ذا أثر مباشر على كافّة هذه الإشكاليات الجوهريّة. ولكن يمكننا أن نجد تكييفات عامّة تعتبر أنّ البيتكوين أو الكوين بشكل عام «أصلاً إلكترونيّاً» أو «أصلاً مشفّراً» وهي محاولات عامّة ومبسطة لتحديد طبيعتها القانونيّة. ومن جهة أخرى، اختلفت التكييفات القانونيّة لطبيعة المسكوكات المشفّرة حيث تعددت الآراء الفقهيّة حولها بين من يعتبرها «أصولاً رقميّة»^(٤)، أو «نوعاً جديداً من الأصول»^(٥)، أو «موضوعاً قانونيّاً غير محدد»^(٦)، أو «موضوعاً رقميّاً غير محدد»^(٧).

(١) *Ibidem*, p.6.

(٢) See for example : Philipp Hacker & Chris Thomale: « Crypto-Securities Regulation: ICOs, Token Sales and Cryptocurrencies under EU Financial Law», *15 European Company and Financial Law Review* (2018), 645-696.

(٣) See for example: Hossein Nabilou : « How to Regulate Bitcoin? Decentralized Regulation for a Decentralized Cryptocurrency », *International Journal of Law and Information Technology* (2019), 27(3), 266-291.

(٤) Schiller S., « Blockchain – La blockchain révolutionne les levées de fonds », *Actes prat. ing. soc.* n° 156, nov. 2017.

(٥) De Vauplane H., « Crypto-assets, token, blockchain, ICO : un nouveau monde ? », *Revue Banque* 2017, n° 810, p. 16.

(٦) Rousille M., « Le Bitcoin : Objet juridique non identifié », *Banque et droit* n° 159, févr. 2015.

(٧) Lachgar K. et Sutour J., « Le token, un objet digital non identifié ? », *Option Finance* n° 1437, 13 nov. 2017, p. 18.

ووفق البعض، تبدو هذه المسكوكات حتى اللحظة «منتجاً غير قابل للتصنيف القانوني»^(١) بسبب غياب أي تعريف قانوني لها. ونلاحظ أن هذه التعريفات تحاول بيان الطبيعة القانونية التي يمكن تكييف المسكوك بها. ويشير الاختلاف الكبير فيما بينها إلى صعوبة المهمة.

لكنّ التعريف الذي لفت نظرنا هو ما ورد في الدراسة الصادرة عن إحدى شركات الاستشارات المتخصصة في شؤون البلوكتشين، وهو بالأحرى عرض لأبرز خصائص المسكوك الإلكتروني وبيان لإطار فضفاض للتعريف به، حيث يمكن القول بأن كل مسكوك هو «أصل رقمي غير قابل للتزوير، ووحيد، ومصمّم بشكل شخصي من المصدر، يتم إصداره وتداوله عبر سلسلة كتل (بلوكتشين)»^(٢).

وقد عرّفه المشرع الفرنسي في مشروع المادة الجديدة رقم ل. ٥٥٢-٢ من القانون النقدي والمالي، بموجب قانون باكت، كما يلي:

« tout bien incorporel représentant, sous forme numérique, un ou plusieurs droits, pouvant être émis, inscrits, conservés ou transférés au moyen d'un dispositif d'enregistrement électronique partagé permettant d'identifier, directement ou indirectement, le propriétaire dudit bien. »

ويمكننا ترجمة هذا التعريف كالتالي: «كل مال معنوي، رقمي، يمثل حقاً أو أكثر، ويتم إصداره وتسجيله والاحتفاظ به عبر نظام تسجيل إلكتروني تشاركي يسمح بتحديد مالك هذا المال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة». والملفت في هذا

(١) Bonneau T., « Tokens, titres financiers ou biens divers ? », RD Bancaire et Fin. janv. 2018, repère 1.

(٢) Blochain Partners, « Blockchain, cryptoactifs, ICO : panorama des enjeux juridiques (S1 2018) », en ligne sur : <https://blockchainpartner.fr/wp-content/uploads/2018/03/Blockchain-cryptoactifs-et-ICO.pdf> (vu le 31/01/2019).

التعريف هو قيام المشرع الفرنسي بوضع تعريف لشبكة البلوكتشين، حيث قرّر أنّها «نظام تسجيل إلكتروني تشاركي»، وهو تعريف دقيق جداً ويتوافق مع الطبيعة التقنيّة لشبكات البلوكتشين.

من جهتنا، سوف نؤخر الفصل في تعريف المسكوكات الإلكترونية إلى خاتمة هذا البحث حتى تتوضّح خصائصها القانونيّة، مما يمكننا من بناء هذا التعريف عليها.

أيض

المبحث الثاني

الخصائص القانونية الأساسية للعمليات المشفرة

لا زالت الطبيعة القانونية للعمليات المشفرة غامضة ومحلّ جدال بين القانونيين رغم محدودية الدراسات المتخصصة فيها. ولا بدّ من بيان خصائصها على ضوء التقسيات القانونية الأساسية حتى يمكننا لاحقاً تحديد طبيعتها القانونية ووضع تعريف منضبط لها. ولا بدّ من حصر هذا التحليل في إطار القانون المدني، لاختلاف النظريات القانونية الأساسية بين القانون المدني والقانون الأنكلوسكسوني والقانون الجرمانى.

الفقرة الأولى: العملات المشفرة دين؟

في مقابل غياب التحليل القانوني لهذه المسألة بشأن الكوين، نجد عدة آراء طرحت سابقاً بشأن المسكوكات المشفرة. فقد اعتبرت هيئة الأسواق المالية الفرنسية أن المسكوكات التي تمّ خلقها وإصدارها أثناء الإصدار الأولي يمكن أن تكون موضوع تداول في الأسواق الثانوية التي تتمثل في منصات تداول على الإنترنت^(١). يمكن للمكتبيين في المسكوكات المشفرة التصرف فيها بحرية كما لك الشيء. ومن ناحية أخرى، يمكن تكييف المسكوكات الإلكترونية باعتبارها ديوناً تمثل مبالغ مالية. ومع ذلك، يلاحظ أحد الباحثين أن الرموز المميزة التي تمنح الحقوق المالية والحقوق غير المالية «لا يبدو أنها تمثل مطالبة تمثل ديناً بمبلغ من المال تجاه المصدر»^(٢). وفي رأي آخر، فإنّ المسكوكات الإلكترونية المسماة «مسكوك الاستعمال» تشكل «ديناً غير نقدي»^(٣).

(١) AMF, « Document de consultation sur les Initial Coin Offerings (ICOs) », 26 oct. 2017, p. 3.

(٢) Bonneau T., « "Tokens", titres financiers ou biens divers ? », RD Bancaire et Fin. 2018, repère 1.

(٣) De Vauplane H., « La qualification juridique de certains tokens en titres de créance », RTDF n° 4, 2017.

وإنه من الصعوبة بمكان الإجابة عن هذا السؤال في ضوء ما تمّ عرضه سابقاً، إذ نرى أنه غير كافٍ وغير دقيقٍ في معالجة هذه الإشكاليّة. ولكننا سنعرض العناصر الأساسيّة اللازمة لتحليلها.

فالدين هو حق شخصي بموجبه يلتزم المدين تجاه الدائن بإيفاء موجب (التزام)، سواء كان موضوعه تسليم شيء، أو دفع مبلغ أو القيام بفعل أو الامتناع عنه.

فلو نظرنا إلى الكوين، لتبين لنا أنه لا يوجد أي حق شخصي، لغياب الحق تجاه شخص ما. فالكوين صادر عن شبكة البلوكتشين أي من قبل خوارزميات رياضيّة، وليس عن مصدر، ولا عن مجموع المصدرين. كما أنّ حامل الكوين ليس دائماً بموجب تسليم أو موجب أداء أو موجب امتناع. وعليه فلا يمكن اعتبار الكوين ديناً.

أما المسكوكات المشفّرة، فيبدو أنّه من الصعب اعتبارها ديناً يمنح حقاً شخصياً في غياب الحق تجاه شخص ما، فالمسكوك يمكن أن يتم إصداره من قبل خوارزميات رياضيّة أو من قبل تجمّعات أو هيئات لا تتمتع بالشخصيّة المعنويّة^(١).

بناءً على ما سبق، لا يمكن اعتبار العملات المشفّرة بنوعها الرئيسين (كوين وتوكن) ديناً.

الفقرة الثانية: ماليّة العملات المشفّرة

يعتمد الحكم بماليّة العملات المشفّرة على توافر خصائص الأموال فيها. بينما يغيب التعريف القانوني للمال عن أغلب التشريعات، نجد أنّ المادة ٦٣ من القانون المدني العراقي قد عرّفت المال كالتالي: «المال هو كل حق له قيمة مادية».

(١) V. [BJB mai 2018, n° 117n4](#), note Maudouit-Ridde A.

في غياب التعريف القانوني للمال في القانون الفرنسي، فإنّه من المعتمد لدى الفقهاء المدنيين أن المال هو كلّ شيء:

١. قابل للملك.

٢. ذو قيمة.

٣. وقابل للتداول^(١).

ولن نغوص في خضمّ المناقشات الفقهية حول تعريف المال من منظور قابليّته للحجز. فالضوابط التي استخلصها فقهاء القانون كافية لمعرفة خصائص الأموال وإسبال هذا الوصف القانوني على ما يراد معرفة طبيعته. فلو نظرنا إلى العملات المشفرة على أنّها أشياء بالنظر لاستقلالها عن حاملها فلا بدّ من معرفة قابليتها للملك. وهذه الخاصية هي الأهمّ والأدقّ في تكييف العملات المشفرة كما سيظهر معنا.

وقابلية المال للملك تعني قابليّته لأن يكون بعيداً عن الاستعمال الجماعي وانحصاره في الاستخدام الفردي، بشكل حصري بعيداً عن كل تدخل خارجي^(٢). وإنّه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ الأموال الاعتبارية غير المادية، كالحقوق المعنوية والأفكار والمعلومات، قابلة للملك^(٣). وبالتالي فلا تشكل الطبيعة الإلكترونية أو الاعتبارية أو غير المادية للعملات المشفرة أيّ عائق أمام اعتبارها مالاً قابلاً للملك، وهو ما يشير إليه بدقّة بعض الباحثين في خضمّ دراستهم للتوكن (المسكوكات المشفرة)^(٤).

(١) Libchaber R., « Biens », in Rép. civ. Dalloz.

وقريباً من هذا المعنى: سامي منصور: الأموال والحقوق العينية العقارية، المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠٢، ص ١٣.

(٢) Libchaber R., « Biens », in Rép. civ. Dalloz, spéc. n° 31.

(٣) Zenati F., « L'Immatériel et les choses », in *Archives philosophiques du droit*, 1999, p. 43 ; Libchaber R., « Biens », in *Répertoire de droit civil*, Dalloz, spéc. n° 31.

(٤) Lachgar K. et Sutour J., « Le token, un objet digital non identifié ? », *Option Finance* n° 1437, 13 nov. 2017, p. 18 ; L. Soleranski, « Réflexions sur la nature juridique des Tokens », *Bull. Joly Bourse*, 2018.3, pp.191-196, n°6.

وتعتبر هيئة الأسواق المالية الفرنسية أن المسكوكات المشفرة قابلة للتملك «بقدر ما يمكن قبضهم من قبل المكتبتين»^(١). ويعضد هذا التوجّه مفهوم خاصية القابلية للتملك بأنها «علاقة انتماء بين شخص وشيء مهما كان هذا الشيء» مما يجعل المسكوكات قابلة للتملك^(٢)، وهو ما يصدق أيضاً على الكوين. وبرأينا، فإن قابلية العملات المشفرة بأنواعها للتملك يظهر عبر توافر الرابطة بين الشخص والعملات المشفرة التي يفترض امتلاكه لها. إذ يتم حفظ هذه الأشياء الإلكترونية، وتخزينها ونقلها في مفاتيح مشفرة أو محافظ إلكترونية مشفرة، تعود ملكيتها حصراً لشخص ما، يملك حصريّة استخدامها. وهذا ما يحفظ إمكانية استخدامها بشكل حصري وبكلّ حرية.

يمكن اعتبار معيار القيمة ثانوياً طالما أنه من المقرر بأن الشيء ذا القيمة الاقتصادية السلبية يمكن اعتباره مالياً. ومن المتعارف عليه في التطبيق العملي في مجال البلوكتشين أن العملات المشفرة هي ذات قيمة مالية.

وقابلية التداول تعني في المفهوم القانوني إمكانية أو عدم إمكانية تداول الشيء بحرية. وقد أشارت هيئة الأسواق الفرنسية إلى أنه يمكن تداول المسكوكات المشفرة في الأسواق الثانوية المؤلفة من منصات تداول إلكتروني^(٣) مما يعني توافر هذه الخاصية في المسكوكات الإلكترونية.

بناءً على ما سبق، نستنتج توافر كافة عناصر تعريف المال في العملات المشفرة. وبالتالي، فيمكن القول بأن الكوين والتوكن مألّ من المنظور القانوني.

(١) AMF, « Synthèse des réponses à la consultation publique portant sur les Initial Coin Offerings (ICO) et point d'étape sur le programme "UNICORN" », p. 9.

(٢) Lachgar K. et Sutour J., « Le token, un objet digital non identifié ? », *art. préc.*, p. 18.

(٣) AMF, « Document de consultation sur les Initial Coin Offerings (ICOs) », p. 3.

الفقرة الثالثة: مال منقول أو غير منقول

بناءً على الاستنتاجات السابقة بأن كلاً من الكوين والتوكن مأل من المنظور القانوني، فإنه من الضروري تحديد طبيعة هذا المال، أي باعتباره منقولاً أو غير منقول. حيث ينص القانون المدني الفرنسي على أن «كلّ الأموال هي منقولة أو غير منقولة»^(١)، ومثله كل القوانين العربيّة.

إنّ معيار التمييز بين المال المنقول والمال غير المنقول هو معيار مادّي، حيث إنّ الأموال غير المنقولة لها وضع ثابت يمنع نقلها من مكان لآخر بينما الأموال المنقولة يمكن نقلها من مكان لآخر. بالنظر إلى هذا المعيار يمكننا القول بأنّ الكوين والتوكن هي أموال منقولة لأنّها غير ثابتة في مكان معيّن.

الفقرة الرابعة: مال متداول أو غير متداول

بناءً على تكييف العملات المشفرة باعتبارها مالياً، فيجب معرفة إمكانية تداولها قانوناً. والأصل أنّ الأموال قابلة للتداول باستثناء أموال محدّدة يعتبرها القانون غير قابلة للتداول. وهذا النوع الأخير من الأموال، أي غير القابلة للتداول، يشمل^(٢):

١- الأشياء التي لا يمكن أن تكون موضوعاً لعقد^(٣).

٢- والتي لا يمكن بيعها^(٤) أو إعارتها^(٥).

٣- والتي لا يمكن تملكها بالتقادم^(٦).

(١) C. civ., art. 516.

(٢) Terré F. et Simler P., *Les biens*, 8^e éd., 2010, Dalloz, Précis, n° 14.

(٣) المادة ١١٦٢ ق.م.ف.

(٤) المادة ١٥٩٨ ق.م.ف.

(٥) المادة ١٨٧٨ ق.م.ف.

(٦) المادة ٢٢٢٦ ق.م.ف.

تلعب القرارات السياسيّة دوراً جوهريّاً في تحديد الأموال غير القابلة للتداول. ونلاحظ اختلافاً تشريعياً كبيراً تجاه العملات المشفرة. فالصين مثلاً قد اتخذت موقفاً عدائياً تجاه الإصدارات الأوليّة، حيث أصدر البنك المركزي الصيني في الرابع من أيلول ٢٠١٧ بالاضافة إلى عدد من الهيئات الرقابية والتنظيمية الصينية أعلنوا أن الإصدارات الأوليّة ممنوعة وغير شرعية في الصين^(١)، ويتوجب بالتالي على الأفراد والمؤسسات الذين قاموا بجمع الأموال عبر الإصدارات الأوليّة إعادتها إلى أصحابها، ويمتنع على المؤسسات المالية تقديم خدمات متصلة بعمليات الإصدار^(٢).

ولكن بشكل عامّ، فإن أغلب الدّول تتجه إلى عدم منع العملات المشفرة، مع اختلاف في آليات النظر إليها والتعامل معها، خاصّةً من منظور ضريبي. فعلى سبيل المثال، صدر في فرنسا القانون المسمّى سابان ٢ (Sapin 2) وهو قانون خاص بالشفافية ومحاربة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية^(٣) واتخذ فيه المشرّع الفرنسي منحىً مختلفاً. فقد أجاز هذا القانون للحكومة أن تتخذ بموجب مراسيم الاجراءات اللازمة للسماح بتمثيل وتداول الأوراق المالية عبر سلسلة الكتل (بلوكتشين)، وقد استعمل المشرّع الفرنسي للدلالة على سلسلة الكتل (بلوكتشين) مصطلح «نظام تسجيل إلكتروني تشاركي». في ٨ كانون الأول ٢٠١٧، صدر مرسوم يجيز استخدام البلوكتشين لتمثيل وتداول الأوراق المالية غير المدرجة. وقد صدر مرسوم في ٢٨ نيسان ٢٠١٦ يجيز إصدار قسائم مصغرة (minibons) مسجلة في البلوكتشين^(٤).

(١) <http://www.pbc.gov.cn/goutongjiaoliu/113456/113469/3374222/index.html>

(٢) Ibidem.

(٣) L. n° 2016-1691, 9 déc. 2016, art. 120, de la loi relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique.

(٤) Ord. n° 2016-520, 28 avr. 2016, relative aux bons de caisse.

ثم أطلقت هيئة الأسواق الماليّة في تشرين الأول ٢٠١٧ برنامجاً للمواكبة والبحوث لجمع الأموال من الأصول الإلكترونيّة وسُمّي البرنامج « UNICOR ». وأصدرت هيئة الأسواق ضمن نشاطها في هذا البرنامج نتائج استطلاع عام عرضت فيه العديد من النقاط القانونيّة المتعلّقة بالمسكوكات المشفّرة^(١). كما أن المشرع الفرنسي قد وضع نظاماً خاصاً بالمسكوكات الإلكترونيّة وبالإصدارات الأوليّة لها بموجب القانون باكت.

وبالنظر إلى هذا التوجه التشريعي الفرنسي فإنّه يمكننا القول بأنّ التوكن في القانون الفرنسي هي أموال يجوز تداولها. وبالتالي فهي لا تدخل ضمن الأموال الممنوعة قانوناً ويمكن أن تكون موضوعاً لعقد أو لنشاط اقتصادي. أمّا الكوين فيمكننا الجزم بأنّها أموال يجوز تداولها لاعتبار القانون الفرنسي لها من منظور ضريبي. أمّا الدول العربيّة فهي تنتظر مواقف الدول المتقدّمة لتقرر المواقف القانونيّة التي يمكنها اعتمادها.

الفقرة الخامسة: مال مثلي أو قيمي

إنّ الأموال لا بد أن تكون مثليّة أو قيمية^(٢). ولذا لا بدّ من معرفة ما إذا كانت العملات المشفّرة أموالاً قيمية أم أموالاً مثليّة. فالأموال المثلية هي التي «تعرفّ بنوعها الذي تنتمي إليه وبكميّتها أو عددها أو وزنها أو قياساتها»^(٣)، ويمكن القبول بها بدون تمييز بين أعيانها أي يمكن الاستعاضة بأيّ منها عن الأخرى أثناء الدفع. أمّا الأموال القيمية فهي تعتبر «واحدة، لا يمكن استبدالها، ولا يمكن الاستعاضة عنها بعين أخرى»^(٤).

(١) AMF, « Document de consultation sur les Initial Coin Offerings (ICOs) », 26 oct. 2017.

(٢) Cornu G., *Droit civil, Les biens*, 13^e éd., 2007, Domat, Droit privé, spéc. p. 39 ; Terré F. et Simler P., *Les biens*, 8^e éd., 2010, Dalloz, Précis, n° 11 ; Malaurie P. et Aynès L., *Les biens*, 2^e éd., 2005, Défrénois, spéc. p. 46.

(٣) Malaurie P. et Aynès L., *Les biens*, 2^e éd., 2005, Défrénois, spéc. p. 46.

(٤) Cornu G., *Droit civil, Les biens*, 13^e éd., 2007, Domat, Droit privé, spéc. p. 39.

بناءً على ما سبق، يمكننا القول بأن المسكوكات المشفرة هي أموال مثلية. وقد أشارت هيئة الأسواق المالية الفرنسية، في الوثيقة التشاورية التي نشرتها، إلى أن المسكوكات المشفرة «مصممة لكي تكون مثلية»^(١). ففي التطبيق العملي، ينتمي المسكوك الإلكتروني المشفر إلى نوع معين حيث نرى أن كل المسكوكات ضمنه لها نفس الخصائص ويمكن استبدالها ببعض أثناء الدفع.

ولكن أشار بعض الباحثين^(٢) إلى أن كل مسكوك إلكتروني هو فريد من نوعه لأنه يتميز بسلسلة رقمية أثناء إصداره مما يمنع تزويره. وإن هذه الخاصية المميزة له تشكل إحدى خصائص الأموال القيمة. ويمكننا الإجابة عن هذا الاعتراض بأن النقود الورقية المتداولة بين أيدي الناس في زماننا تحمل أرقاماً تسلسلية مميزة وفريدة تهدف إلى منع تزويرها وتقليدها، ورغم ذلك فإن هذه الخاصية الفريدة فيها لا تمنع من القول بمثليتها لأن هذه الخاصية الفريدة ثانوية وغير مقصودة لذاتها في النقود الورقية. فعند دفع مبلغ من المال لإيفاء دين أو سداد ثمن، لا يطلب المدفوع له أن تكون الأوراق المدفوعة حاملة لأرقام تسلسلية معينة، بل يقبل بأي ورقة نقدية من العملة محل الاتفاق. وهذا المبدأ ينطبق أيضاً على كل أنواع العملات المشفرة، حيث يمكن استخدامها في الدفع ويمكن استبدالها ببعضها، بغض النظر عن أرقامها التسلسلية. وبالتالي فإن الأرقام التسلسلية المميزة لكل مسكوك إلكتروني لا تؤثر على طبيعتها المثلية.

لذا يظهر لنا أن العملات المشفرة هي أموال مثلية تحلّ آحادها محلّ بعضها البعض.

(١) AMF, « Document de consultation sur les Initial Coin Offerings (ICOs) », 26 oct. 2017, p. 3.

(٢) Rousille M., « Le bitcoin : objet juridique non identifié », Banque et droit n° 159, févr. 2015 ; Bali M., « Les crypto-monnaies, une application des blockchain technologies à la monnaie », RD Bancaire et fin. 2016, n° 2, étude 8.

الفقرة السادسة: مال قابل للاستهلاك أو غير قابل للاستهلاك

المال القابل للاستهلاك هو ما يستهلك عند أول استعمال له فلا يقبل بطبيعته الاستخدام المتكرر. وقد يكون هذا الاستهلاك مادياً كاستهلاك المواد الغذائية والوقود، كما يمكن أن يكون قانونياً كاستهلاك النقود بإنفاقها^(١). أما الأشياء غير القابلة للاستهلاك فهي التي يمكن استخدامها عدة مرات دون هلاكها^(٢) كالسيارة والعقار والأثاث المنزلي.

واعتبر بعض الباحثين المسكوكات الإلكترونية من قبيل الأموال غير القابلة للاستهلاك لأنّ التنازل عنها لا يؤدي إلى زوالها مادياً. وهذا التكييف القانوني محل نظر. صحيح أنّ الهلاك المادي للمسكوكات يتم في حال إعادتها إلى المصدر الذي يقوم بإتلافها إلا أنّ التنازل عن المسكوك بناءً على تصرف قانوني يعني من المنظور القانوني استهلاكاً للمسكوك. ولهذا فيجب التمييز بين أنواع المسكوكات كالتالي:

- مسكوكات الاستعمال: لا تستهلك مادياً باستعمالها ولكنها تهلك قانونياً بإنفاقها للمشاركة في الخدمة أو استخدام التكنولوجيا أو الأدوات التي يضعها المصدر، وعليه يمكننا القول بأنّها أموال قابلة للاستهلاك.
- مسكوكات الاستثمار: حيث يستعمل الحامل المسكوك للتصويت أو للمشاركة في القرارات أو للحصول على أرباح. وطيلة المدة المحددة لحياة المشروع الذي صدر المسكوك على أساسه، يتم استخدام المسكوك في أعمال قانونية متعددة دون استهلاكه قانونياً. وعليه يمكننا القول بأنّ مسكوكات الاستثمار هي أموال غير قابلة للاستهلاك. وإن التفرغ عنها هو تصرف بهال غير قابل للاستهلاك حيث يحصل المتفرغ إليه على هذه المسكوكات ويستخدمها كما أشرنا سابقاً.

سامي منصور ومروان كركبي: الأموال والحقوق العينية العقارية الأصلية، ٢٠٠٢، ص ٣٧. (١)

(٢) V. C. civ., art. 587 et C. civ., art. 1874.

لكن في حالة إطفاء هذه المسكوكات عبر إعادتها إلى المصدر فإنّها تهلك من المنظور القانوني والمادّي كذلك.

- المسكوكات المشابهة للعملات والتي تعمل كوحدة قيمة، فهذه المسكوكات يتم استخدامها بالتفرغ عنها، وبالتالي فإنّها تستهلك عند أول استخدام لها.

أمّا الكوين، فإنّ حكمه مماثل لحكم المسكوكات المشابهة للعملات، إذ إنّ أول استخدام للكوين يعني التفرغ عنه. وهذا يعني أنّه يتمّ استهلاكه عند أول استخدام.

وبالتالي فإنّ قابليّة العملات المشفرة للاستهلاك تختلف بين أنواع التوكن، أمّا الكوين فهو مألّ قابلٌ للاستهلاك.

المبحث الثالث

العملات المشفرة على ضوء الأنظمة القانونية الخاصة

للهولة الأولى يبدو التشابه جلياً بين المسكوكات المشفرة والأوراق المالية بحيث يقال إن المسكوك يمثل حقوقاً مالية تجاه المصدر ويمكن تداوله بحرية كما هو حال الأوراق المالية أو حتى الأوراق التجارية. وكذلك قد يبدو للهولة الأولى أن الكوين والتوكن ذات القيمة الثابتة (Stable Coin) مشابهة للعملة. ولكن ينبغي تفادي التسرع في الاستنتاج، حتى يكون البحث منضبطاً وتصدر عنه نتائج سليمة.

حاولت هيئة الأسواق المالية الفرنسية وضع تكييف قانوني للإصدارات الأولية في ضوء أحكام القانون المالي؛ فقامت بالمقارنة بينها وبين الأوراق المالية، التمويل الجماهيري، الاستثمار الجماعي، الوساطة في الأموال المختلفة (الفقرة الثانية). لكننا نجد أن أغلب الباحثين قد أهملوا مقارنة المسكوكات المشفرة بالنظام القانوني للعملة (الفقرة الأولى) وكذلك بالنظام القانوني للأموال المختلفة (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: العملات المشفرة والنقود

اشتهرت تسمية الكوين والتوكن بتسمية شعبية، خاصة لدى مستخدميها، موسومة بـ«العملات المشفرة» وذلك تبعاً لترجمة تسميتها الانكليزية الشهيرة (Cryptocurrencies). وهذه التسمية تطرح على بساط البحث ضرورة معرفة مدى صحة ومصداقية الطبيعة النقدية لهذه المسكوكات. ولهذا فلا بد من النظر في تعريف العملة من المنظور القانوني، العملات المشفرة بكافة أنواعها^(١).

(١) Banque de France, « L'émergence du bitcoin et autres crypto-actifs : enjeux, risques et perspectives », Focus n° 16, 5 mars 2018 ; de Vauplane H.,=

بشكل عام، تخلو التشريعات المتخصصة من تعريف للنقد، ولكنها تذكر العملة الوطنية وتقسيماها^(١)، وتؤكد على قدرتها الإبرائية المطلقة^(٢)، وتتفق على أن إصدار النقد امتياز حصري للدولة^(٣). إذاً إن إصدار النقود التي تستخدم كأداة لتخزين القيمة ونقلها تعتبر من منظور قانوني امتيازاً من امتيازات الدولة. وإن القانون هو الذي يسبل عليها قوةً إبرائية فتصبح بذلك قادرة على إطفاء الديون وإبراء الذمم. إذاً إن القيمة التي تمثلها النقود تنبثق عما يقرره القانون لها بشكل إلزامي بحيث لا يمكن لأي مواطن أو مقيم في الدولة أن يرفض قبض دينه بالعملة الوطنية. ومن منظور اقتصادي فالنقود هي «أي شيء يجوز الثقة ويمكن قبوله للتبادل ولسداد الديون»^(٤). وهذا يفسر لنا الارتباط بين الثقة وبين القوة الإبرائية للنقود الرسمية المفروضة بالقانون. فعندما تضعف ثقة الشعب بالدولة أو ثقة المجتمع الدولي بالدولة، فإن عملتها الوطنية ستصبح في مهبّ الرياح، وسيتهاوى سعرها، وسيأنف الناس عن تداولها أو قبولها، مفضّلين اللجوء إلى عملات أجنبية مستقرّة القيمة. إذاً فالثقة في الدولة المصدّرة عامل رئيس في قبول العملة محلياً ودولياً.

بناءً على ما سبق، فإن نقدية عملة ما من منظور، ترجع إلى رسميتها. وعلى المستوى الدولي، فإن قبول عملة ما يرجع إلى الاعتراف بالدولة المصدّرة لها في

= « L'analyse juridique du Bitcoin », Rapport moral sur l'argent dans le monde, 2014, p. 351 et s. ; Rousille M., « Le bitcoin : objet juridique non identifié », Banque et droit n° 159, févr. 2015 ; Lacroix F., « Les places financières alternatives : propos relatifs aux approches réglementaires concernant les plateformes de crowdfunding et d'échange de bitcoins », in Frison Roche M.-A. (dir.), *Internet, espace d'interrégulation*, 2016, Dalloz.

(١) يراجع على سبيل المثال المادة: (L111-1) من القانون النقدي والمالي الفرنسي والمادة ٧ و ٨ من قانون النقد والتسليف اللبناني.

(٢) يراجع على سبيل المثال: المادة (٣-١٣٤٣) من القانون المدني الفرنسي والمادة ٧ و ٨ من قانون النقد والتسليف اللبناني

(٣) يراجع على سبيل المثال: المادة ١٠ من قانون النقد والتسليف اللبناني.

(٤) محمد مرعشلي: النقود والائتمان المصرفي في ضوء التجربة اللبنانية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ٩.

إطار القانون الدولي العام، كما يرجع إلى إرادة المتعاقدين في تحديد العملة في العقد الذي يحوي بعض العناصر الدوليّة في إطار القانون الدولي الخاص. إن بعض أنواع العملات المشفرة تطرح إشكاليّة تكيفها القانوني كنقد، وتحديد الكوين وبعض أنواع التوكن (التوكن ذا القيمة الثابتة (Stable Coin)). وفي الجدول التالي تلخيص لأبرز الفروقات بين العملات الرسميّة والعملات المشفرة:

موضوع المقارنة	العملات الورقية الإلزامية	العملات الافتراضية المشفرة
مركزية	نعم	لا
استمداد القيمة	من قوة مصدرها (الحاكم) وقوى العرض والطلب عليها الناتج عن العرف	من قوى العرض والطلب فقط
القيمة الذاتية	لا يوجد	لا يوجد
التنظيم القانوني	موجود	غير موجود (حاليًا)
الاعتراف الدولي	معرّف بها	غير معرّف بها/ جزئي
الرواج	عالي (جغرافي)	متوسط (إلكتروني)
درجة الأمان من التزوير	متوسط إلى مرتفع	منخفض من منصات التداول/ عالي من التقنية (سلسلة الثقة)
الاعتمادية	لا تعتمد على التكنولوجيا بشكل رئيس في التعامل	تعتمد على توافر كامل للتكنولوجيا لإجراء عمليات مبادلة
ريع الإصدار	للدولة والمجتمع	لمصدرها/ المعدنين
الكفاءة الاقتصادية (الاستقرار)	متوسطة	منخفضة
تكلفة الإصدار (نسبيًا)	منخفضة	مرتفعة
فرص التلاعب والاحتكار	متوسط إلى مرتفع	مرتفع

جدول يلخص أبرز الفروقات بين العملات الرسميّة والعملات المشفرة^(١)

(١) نقلًا عن: منير أحمد، وأحمد عبد الله، وسهيل بن شريف: «التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: التكوين نموذجًا»، مجلة بيت المشورة، العدد الثامن، أبريل ٢٠١٨، ص ٢٦٠.

وعند النظر في مدى توافر شروط النقد فيها، يتضح لنا سريعاً أنّ العملات المشفرة لا يمكن اعتبارها بحالٍ من الأحوال نقوداً من المنظور القانوني. فالكوين صادر عن خوارزميات البلوكتشين أثناء التنقيب، والتوكن صادر عن جهة مصدرّة أو عن خوارزميات البلوكتشين. لكنّ الإشكالية الأصعب هي بحث ما إن كان بالإمكان اعتبارها نقداً من منظور اقتصادي أو من منظور شرعي، وهو ما يخرج عن إطار بحثنا المتواضع هذا.

يتميّز القانون الفرنسي بوجود نظام قانوني خاص لما يسمّى بـ «النقود المحليّة التكميليّة»، خلافاً للأنظمة القانونيّة العربيّة التي لا تقرّ بأي نوعٍ من أنواع النقود المحليّة في بعض مناطق الدولة أو قطاعاتها الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة. يمكننا مقارنة هذا النظام الخاص مع العملات المشفرة، وتحديدًا المسكوكات التي يتمّ إصدارها بشكل فردي أو جماعي. إذ إنّ العملات المحليّة التكميليّة بدأت تدخل عالم الاستخدام الإلكتروني، وأصبح مقدّمو خدمات التقنيّة الماليّة - المرخصين من الدولة كمؤسسات تقديم خدمات الدفع المالي - يعرضون خدماتهم لإنشاء محافظ إلكترونيّة وبطاقات بنكيّة لنقل وتداول العملات المحليّة وإدخالها إلى العالم الإلكتروني بعدما كان وجودها مقتصرًا على الوجود المادّي البحث^(١).

لكنّ «النقود المحليّة التكميليّة» خاضعة لرقابة الدولة فقط لناحية حصر إصدارها بصفة معيّنة من الأشخاص وفق المادة ل. ٣١١-٦ من القانون النقدي والمالي الفرنسي. وهذا الحصر يؤدي إلى إسقاط إمكانية تكييف المسكوكات

(١) بدأ تقديم خدمات المحافظ الإلكترونيّة للعملات المحليّة التكميلية من قبل مقدّمي ومنشئي المنصات البنكية الإلكترونيّة. وهو ما تقترحه شركة تريزور (Treezor) إحدى رواد تأسيس المنصات البنكية الإلكترونيّة على موقعها على الشبكة: <https://www.treezor.com/>

المشفرة كقود محلية تكميلية عندما يتخلف المصدر عن تحقيق الشروط المطلوبة قانوناً. ونشير ختاماً إلى أن مشروع النظام الجديد للمسكوكات الإلكترونية في فرنسا لا ينظر إليها إلا باعتبارها مالاً إلكترونياً ممثلاً لحق. وعليه، فيصبح اللجوء إلى هذا التكييف القانوني غير سليم.

الفقرة الثانية: المسكوكات المشفرة والأدوات المالية:

إن مفهوم الأدوات المالية « instruments financiers » في القانون الفرنسي يختلف بشكل جذري عن مفهوم القانون الأمريكي والقانون البريطاني. ونظراً لاستمداد الأنظمة القانونية العربية في نظرياتها الأساسية من القانون الفرنسي، سنقتصر هنا التحليل - كما في جلّ هذا البحث - على القانون الفرنسي. ويشمل مصطلح الأدوات المالية قسمين رئيسيين: الأوراق المالية « Titres financiers » والعقود المالية « Contrats financiers ». وتشمل الأوراق المالية أوراق رأس المال، وسندات الدين وحصص هيئات الاستثمار الجماعي. وهذا يعني أن مفهوم الأوراق المالية في القانون الفرنسي أضيق من مفهوم (securities) المعتمدة في النظام الأمريكي. فكون المسكوك الإلكترونية المشفرة قابلاً للتداول في سوق منظم لا يعني أنه تلقائياً ورقة مالية في القانون الفرنسي. وهذا سبب التطبيق التلقائي لأحكام قانون الأوراق المالية على المسكوكات المشفرة في القانون الأمريكي.

وبالنظر لأنواع العملات المشفرة، فإن الكوين لا يمكن بحالٍ مقارنته بالأدوات المالية لعدم تمثيله لحقوق أو حصص أو استثمارات في مشروع ما، ولأنه لا يشكل أداة تمويل لمصدره، إذ لا مصدر له وإنما يصدر عن خوارزميات شبكة البلوكتشين. وفي المقابل فإن المسكوكات المشفرة هي التي تتجلى فيها أوجه التقارب والتشابه مع الأدوات المالية. لذا سيقصر تحليلنا هذا على المسكوكات المشفرة.

أ- الأوراق الماليّة « Titres financiers »

إنّ الطبيعة القانونية للمسكوكات المشفّرة تثير الفضول لمشابهتها بعض خصائص الأوراق الماليّة، فقد سارع البعض في مقارنة سطحيّة للمقارنة بينها وتكييف المسكوكات المشفّرة بأنها أوراق ماليّة^(١). لكنّ هذه المقارنة يلزمها تأصيل دقيق للوصول إلى نتائج سليمة.

لذا لا بدّ من تحديد مفهوم الأوراق الماليّة في القانون الفرنسي. لكن هذا القانون لم يضع تعريفاً لها وإنما ذكرها بشكل حصري عندما عددها في المادة ل ٢١١-١ من القانون النقدي والمالي^(٢) كالتالي:

١. أوراق رأس المالي التي تصدرها الشركات المساهمة.

٢. سندات الدين.

٣. حصص أو أسهم هيئات الاستثمار الجماعي.

يؤكد بعض الباحثين^(٣) أنّ المسكوكات المشفّرة لا يمكن تكييفها قانونياً باعتبارها أوراقاً ماليّة، لأنّها ليست من ضمن الأنواع المذكورة في النص القانوني الفرنسي أي أوراق رأس المال، أو سندات الدين، أو حصص وأسهم هيئات الاستثمار المشترك. بينما ذهبت هيئة الأسواق الماليّة في خلاصة الأجوبة التي تلقتها

(١) Voir : Jeremy Bacharach : « Cryptomonnaies, jetons et papiers-valeurs : quo vadis ? », en ligne sur :

<https://www.cdbf.ch/1043/#.XFeOUIVKjIW> (vu le 04/02/2019).

(٢) Article L. 211-1, II, du Code monétaire et financier.

(٣) V. not. « Panorama des enjeux juridiques de la blockchain – Une étude réalisée par Blockchain Partner », <https://blockchainpartner.fr/wp-content/uploads/2018/03/Blockchain-cryptoactifs-et-ICO.pdf> ; Rousille M., « Le bitcoin : objet juridique non identifié », Banque et droit n° 159, févr. 2015 ; Schiller S., « Blockchain – La blockchain révolutionne les levées de fonds », Actes prat. ing. soc. n° 156, nov. 2017.

حول الإصدارات الأولية إلى أنّ مضمون المسكوكات المشفرة هو الذي يحدد طبيعتها القانونية^(١). وهذا التوجه هو الأدق والأصح في محاولة التكييف القانوني، وذلك لانطباقه على حقيقة المسكوك الإلكتروني المشفر وعلى ما يمثله.

وفي الأصل، فإنّ الأوراق المالية تتمتع ببعض الخصائص فهي أموال منقولة، غير ماديّة^(٢)، قابلة للتداول ومثليّة^(٣). وإذا اعتبرنا المسكوكات المشفرة أموالاً فإنه تتوافر فيها أبرز هذه الخصائص كما أسلفنا سابقاً، فهي أموال منقولة، غير ماديّة، يمكن تداولها بحريّة، ومثليّة. ولكن يبقى أنّ المسكوكات المشفرة قابلة للاستهلاك في بعض أنواعها، وغير قابلة للاستهلاك في البعض الآخر. وهذا ما يجعل المسكوكات الإلكترونية متمتعة بخصائص قانونية تجعلها قريبة من الأوراق المالية.

لو كانت المسكوكات المشفرة تمثل أموالاً فقط، لأمكن الذهاب إلى مقاربتها مع الأوراق الماليّة^(٤). ولكنّ مسكوكات الاستعمال تعطي حاملها حق استخدام تكنولوجيا ما أو الحصول على خدمة ما، مما يعني أنها تجعل حاملها دائماً بموجب غير نقدي وليس بموجب دفع مبلغ مالي^(٥). ولهذا السبب فإنّه يبدو أنّ

(١) AMF, « Synthèse des réponses à la consultation publique portant sur les Initial Coin Offerings (ICO) et point d'étape sur le programme "UNICORN" », p. 6.

(٢) قديماً كانت كافة التشريعات تعتمد الشكل المادي للأوراق الماليّة لكن أغلب التشريعات المعاصرة أصبحت تقرر اعتماد الشكل غير المادي للأوراق المالية بل وذهب بعضها إلى منع الشكل المادي للأوراق الماليّة.

(٣) Mémento Sociétés commerciales, 2018, Francis Lefebvre, n° 62060 et s.

يراجع قريباً من هذا الرأي : (٤)

Bonneau T., « La diversification des valeurs mobilières et ses implications en droit des sociétés », RTD com. 1988, p. 535, spéc. n° 82 ; de Vauplane H., « La qualification juridique de certains tokens en titres de créance », RTDF n° 4, 2017 ; Bonneau T., « Tokens, titres financiers ou biens divers ? », RD bancaire et fin. janv. 2018.

(٥) De Vauplane H., « La qualification juridique de certains tokens en titres de créance », RTDF n° 4, 2017.

المسكوكات الإلكترونية لا يمكن تكييفها قانونياً باعتبارها أوراقاً مالية. لكنّ هذا الاعتراض خاصّ بمسكوكات الاستعمال ولا يتعداها إلى الأنواع الأخرى. أما فيما يتعلق بمسكوكات الاستثمار التي تمنح حقوقاً مالية أو سياسية (مشاركة أو تصويت)، فإنّه من الصعوبة بمكان إبعاد التكييف القانوني بالأوراق المالية. من جهة، فقد اعتبرت هيئة الأسواق المالية بأن «غياب بعض الخصائص التقليدية للأسهم، كحق اقتسام التصفية أو حق التصويت، لا يؤدي بشكل منفرد إلى إقصاء التكييف القانوني بأوراق رأس المال»^(١). وكان على هيئة الأسواق اعتماد نفس المبدأ فيما يخصّ سندات الدين واعتبار أن غياب بعض خصائصها لا يؤدي إلى إقصاء التكييف القانوني بسندات الدين، مثل حالات غياب ضمان الدين أو غياب القيمة الاسميّة للمسكوك الإلكتروني. ومن جهة أخرى، فإنّ الطبيعة الماديّة للمسكوك القانوني تضيف عليه خصائص تميّزه عن الأوراق المالية التقليدية، خاصّة الأسهم، كعدم المشاركة الفعلية في حياة الشركة، وعدم اقتسام موجودات الشركة عند القسمة.

لذلك يمكننا القول بأنّه إذا منّح المسكوك الإلكتروني المشفّر لحامله حقوقاً موازية للحقوق التي تمنحها أوراق رأس المال أو سندات الدين، في هذه الحالة يمكن تكييفه قانونياً بأنه ورقة رأس مال أو سند دين. ولكن الأوراق المالية تمنح حاملها ديناً تجاه المصدر الشخص المعنوي، ولكن غياب الشخص المعنوي للمصدر يشكل عقبة أمام اعتماد هذا التكييف القانوني للمسكوكات الإلكترونية^(٢).

(١) AMF, « Synthèse des réponses à la consultation publique portant sur les Initial Coin Offerings (ICO) et point d'étape sur le programme "UNICORN" », p. 7-8.

(٢) Lacroix F., « Les places financières alternatives : propos relatifs aux approches réglementaires concernant les plateformes de crowdfunding et d'échange de bitcoins », in Frison Roche M.-A. (dir.), *Internet, espace d'interrégulation*, 2016, Dalloz.

لكن يمكننا أن نجد حلاً قانونياً مناسباً للحالة التي يصدر فيها شخص طبيعي مسكوكاً إلكترونياً يقترض عبره من جمهور المتعاملين في البلوكتشين. فنظراً إلى عدم إمكانية اعتبار هذا المسكوك سند دين لغياب الشخصية المعنوية، يمكننا القول بأن هذا المسكوك هو عبارة عن ورقة تجارية وتكون علاقة المصدر بالمكتب هي علاقة دائن ومدين. ولكن هذا التكييف القانوني لهذه الحالة الخاصة لا يندرج ضمن الأوراق المالية، بل يندرج ضمن الأوراق التجارية. وأخيراً نشير بعض الحالات الخاصة التي نصّ عليها القانون الفرنسي بخصوص البلوكتشين وهي:

- المرسوم الصادر في ٨/١٢/٢٠١٧: يميز هذا المرسوم استخدام البلوكتشين لتسجيل وتداول الأوراق المالية. وبالتالي، فإنّ الورقة المالية تصبح عبارة عن مسكوك إلكتروني قابل للتداول عبر البلوكتشين، ويعتبر هذا المسكوك هو نفسه الورقة المالية، فلا إشكالية قانونية ههنا حول تكييفه قانونياً. وتشكل هذه الخطوة تقدماً ملحوظاً في استخدامات البلوكتشين، لكن هذا الاستخدام لا يقدم أي تكييف قانوني للمسكوكات الإلكترونية التي يتم إصدارها في الإصدارات الأولى.

- المرسوم الصادر في ٢٨/٠٤/٢٠١٦: ينص هذا المرسوم على جواز إصدار «سندات مصغرة» وتكون مسجلة في سلسلة الكتل (بلوكتشين)^(١). وهذه السندات المصغرة هي قسائم صندوق وليست أدوات مالية كما توضّح المادة ل. ٢١١-١ من القانون النقدي والمالي التي أنشئت لهذا الشأن^(٢). وبالتالي فإنّ المسكوكات الإلكترونية التي تمثل أو تشكل سندات مصغرة لا يمكن تكييفها

(١) Ord. n° 2016-520, 28 avr. 2016, relative aux bons de caisse.

(٢) Article L. 211-1 du Code monétaire et financier.

قانونياً على أنها أحد أنواع الأوراق المالية. كما أنّ نظام السندات المصغرة لا يقدم حلاً للمسكوكات الإلكترونية (توكن) المصدرة أثناء الإصدارات الأولية، باستثناء ما إذا كان المسكوك المصدّر عبارة عن نفس هذه السندات المصغرة.

ب- العقود المالية:

لم يعرف المشرع الفرنسي العقود المالية، ولكنه عددها في المواد ل. ٢١١-١-III و د. ٢١١-١ أمن القانون النقدي والمالي^(١). وفي ملخص الإجابات على الاستشارة التي أطلقتها هيئة الأسواق المالية الفرنسية، ذهبت الهيئة إلى أنه لا بدّ من تحليل الحالات بشكل منفرد للاطلاع على الحقوق التي يمنحها المسكوك لحامله حتى يمكن معرفة ما إذا كان يمكن إدراجه ضمن العقود المالية المعددة في المادة د. ٢١١-١ أمن القانون النقدي والمالي.

الفقرة الثالثة: التكييف القانوني بالأموال المختلفة

إنّ اعتماد تكييف العملات المشفرة بأتمها أموال معتبرة قانوناً، يستلزم منّا التساؤل عن تكييفها القانوني باعتبارها «أموالاً مختلفة». يشمل هذا التكييف القانوني الأموال التي يمكن أن تشكل موضوع الاستثمار التالي: الإيرادات مدى الحياة، الخمر، القطع الفنية، المخطوطات، الألباس. وإن القانون رقم ٨٣-١ الصادر في ٣/٠١/١٩٨٣ قد وضع إجراءات حماية للدخار العام بسبب تطور استثمار الجمهور في الاستثمارات الاستثنائية.

عام ١٩٨٣، كانت الأموال الخاضعة لتنظيم الوساطة في الأموال المختلفة تشمل الإيرادات مدى الحياة، الحقوق على الأموال المنقولة وغير المنقولة والتي لا يديرها المشترون بأنفسهم أو التي يشمل العقد على خيار إعادة أو استبدال المال وإعادة تقييم قيمة الاستثمار. و صدر قانون هامون (Hamon)^(٢)، عام ٢٠١٤،

(١) Articles L. 211-1, III, et D. 211-1 A du Code monétaire et financier.

(٢) Loi n°2014-344, 17 mars 2014, relative à la consommation.

ليوسّع من إطار الأموال المختلفة لتشمل «الحقوق على مال أو أموال عدة مع التركيز على توقع العائد المالي المباشر أو غير المباشر أو أي أثر اقتصادي مماثل»^(١). لا يهدف هذا النص التشريعي إلى تأطير النظام القانوني للأموال المختلفة ولكن إلى تنظيم نشاط الوسطاء الذين يقدمونها للجمهور كأداة استثمارية. وسبب هذا التنظيم يرجع إلى كون هؤلاء الوسطاء يتوجهون إلى الجمهور عبر نشاط دعائي. لا يبدو من الجلي إمكانية تكييف الوثائق المعلنة للمعلومات (*white papers*) في الإصدارات الأولية باعتبارها نشاطاً دعائياً أو البحث عن الزبائن.

يذهب البعض^(٢) إلى إمكانية تكييف المسكوكات الإلكترونية باعتبارها أموالاً مختلفة، وأن المنصّات الإلكترونية لتداول هذه المسكوكات والتي تعرض إمكانية الحصول على عائد جرّاء الاستثمار في المسكوكات، يمكن تكييفها باعتبارها من الوسطاء في الأموال المختلفة. وإنّ هذا التكييف يسمح بتنظيم الوسطاء في تداول المسكوكات المشفرة مما يحقق المزيد من الحماية للمعاملين فيها. واعتبرت هيئة الأسواق المالية الفرنسية «أنّ كون حامل مشروع الإصدار الأولي هو نفسه مصدر المسكوكات الإلكترونية لا يشكل عائقاً أمام التكييف القانوني^(٣)، أي باعتبار المصدر وسيطاً في الأموال المختلفة.

(١) C. mon. fin., art. L. 550-1.

(٢) Drummond F., « Bitcoin : du service de paiement au service d'investissement ? », *Bulletin Joly Bourse*, mai 2014, n°111j1, p.249 ; Rousille M., « Le bitcoin : objet juridique non identifié », *Banque et droit* n° 159, févr. 2015.

(٣) AMF, « Synthèse des réponses à la consultation publique portant sur les Initial Coin Offerings (ICO) et point d'étape sur le programme "UNICORN" », p. 11.

وفي التطبيق العملي، يبدو أن «الملف الأبيض» نادراً ما يشير إلى إمكانية الحصول على عائد مالي^(١). ولكن ينص على وعد بإعادة شراء المسكوكات الإلكترونية وإعادة تقييم رأس المال المستثمر^(٢). وقد أشارت هيئة الأسواق المالية الفرنسية إلى أنه من النادر ما يمتنع المستثمرون عن إدارة المسكوكات^(٣). لكنّ هذا التكييف القانوني لا يمكنه أن يستوعب كافة أنواع المسكوكات الإلكترونية، وعلى وجه التحديد مسكوكات الاستعمال التي لا تصدر بهدف الاستثمار. ولا يخفى أنّ هذا التحليل أصبح نافلاً منذ دخول قانون باكت حيز التنفيذ. وبالتالي فإنّ التحليل القانوني السابق لا يخرج عن إطار الرياضة الفكرية.

(١) AMF, « Synthèse des réponses à la consultation publique portant sur les Initial Coin Offerings (ICO) et point d'étape sur le programme "UNICORN" », p. 10.

(٢) Ibidem, p.9.

(٣) Ibidem, p.9.

خاتمة

في غياب التشريع الخاص بالعملات المشفرة أو مواقف الهيئات الرقابية الفرنسية حول التكييف القانوني لها، يبقى المنهج الواجب الاعتماد في التكييف القانوني هو دراسة كل حالة بشكل منفرد. ولكن هذا الفراغ التشريعي يحيل مسؤولية التكييف القانوني إلى المصدرين، مما يهدّد نمو هذا القطاع وتطوّره، إذ إنّ غالبهم من خبراء البرمجة ويسود المجال العملي عدم دقّة في المصطلحات لقلّة الخبراء القانونيين في عالم العملات المشفرة. ولكنّ دخول قانون باكت حيز التنفيذ أدّى إلى ضبط تكييف المسكوكات المشفرة بطريقة حازمة، ولكنّ الكوين يبقى طليقاً من كل قيد قانوني حتّى اللّحظة. إذ إنّّه يحصر الإصدارات النقدية الأولية بالأشخاص المعنيين، ويعتبر المسكوك بأنّه أصل رقمي يمثل حقاً أو أكثر.

وهنا يمكننا تأمل مثال عملي حيث نرى فيه وجوب التعامل الحذر مع المسكوكات الإلكترونية والاستناد إلى حقيقة ما تتضمنه من علاقات قانونية ومن حقوق وواجبات. فقد أصدرت شركة 4NEW الأمريكية عبر إصدار أولى مسكوكاً مسمّى FRNC لتمويل مشروع إنتاج الطاقة الكهربائية أو الطاقة الحرارية من معالجة النفايات. ويعتبر هذا المسكوك من قبيل مسكوكات الاستعمال حيث يمكن لحامله سداد فواتيرهم الكهربائية عبره. ولكن يمكن في هذه العملية أن يتم تحويل المسكوك إلى أسهم في الشركة والحصول على حصص من أرباحها. لهذا يطرح أحد الباحثين تساؤلاً دقيقاً عمّا إذا كان من الواجب تكييف هذا المسكوك بأنه سند دين قابل للتحويل إلى أسهم^(١). يبدو لنا أنّه من الممكن في المستقبل القريب أن تشكل تكنولوجيا سلسلة الكتل (بلوكتشين)

(١) A. Reygrobellet, Le projet PACTE et les titres financiers, RTDF, N°2/3-2018, Chroniques, p.76, voir n°18, p.79.

وخاصة المسكوكات المشفرة (توكن) موضوعاً للمزيد من التطبيقات العملية، مما يسمح للجمهور الحصول بشكل بسيط ومحمي، على عدد من الأموال والخدمات. وإن سياسة المضاربة المالية الحالية على العملات المشفرة لا يجب أن تؤدي إلى اعتبارها أدوات استثمارية حصراً.

النتائج

- إنَّ أسلم ترجمة ممكنة لمصطلح « Token » إلى اللغة العربية هو مصطلح «مسكوك إلكتروني».
- التقسيم الثلاثي للمسكوكات الإلكترونية إلى مسكوكات استعمال، مسكوكات استثمار ومسكوكات ذات قيمة ثابتة يسمح بتحليل المسكوكات بطريقة أدق وأصح.
- يجب التمييز بين الكوين والألتكوين والتوكن. وقد قمنا بوضع معايير منضبطة للتمييز بينها واعتمدنا تصنيفات واضحة تسمح بعدم المزج بين أنواع هذه العملات.
- يمكننا تعريف المسكوك الإلكتروني المشفّر بأنه «أصل معنوي، رقمي، منقول، متداول قانوناً، مثلي، غير قابل للتزوير، ومصمّم من المصدر شخصياً، يمثل حقاً أو أكثر، يتم إصداره وتسجيله والاحتفاظ به وتداوله عبر سلسلة كتل (بلوكتشين)».
- يمكننا تعريف الكوين بأنه «أصل معنوي، رقمي، منقول، متداول قانوناً، مثلي، غير قابل للتزوير، صادر عن خوارزميات البلوكتشين ويتمتع باستقلالية تقنية على شبكة البلوكتشين الخاصة به في البيئة التقنية الخاصة به (Technical Ecosystem)، يصدر ويُسجل ويُحفظ به ويتداول عبر سلسلة كتل (بلوكتشين)».
- الكوين ومسكوكات الاستعمال والمسكوكات ذات القيمة الثابتة هي أموال قابلة للاستهلاك. أمّا مسكوكات الاستثمار فهي أموال غير قابلة للاستهلاك.

- مسكوكات الاستعمال ومسكوكات الاستثمار لا يمكن مقارنتها بالنقود. أما الكوين والمسكوكات ذات القيمة الثابتة فيمكن مقارنتها بالنقود. من منظور قانوني، لا يمكن اعتبار أيّ منها نقوداً. ولكن يمكن أن يتمّ تكييفها في القانون الفرنسي بأنها «نقود محلية تكميلية» إن توافرت الشروط التي يفرضها القانون الفرنسي لمصدري النقود المحلية. وفي التطبيق العملي، قد يعمد مصدر النقود المحلية إلى إصدارها بشكل عملات مشفرة، وهذا أمر لم يحصل بعد حسب علمنا ولكننا لا نستبعد حصوله قريباً.
- بالنظر إلى تعدد استعمالات المسكوكات وعدم انضباط خصائصها في التطبيق العملي، فإنه لا مناص من تحليل مضمون المسكوكات المشفرة بشكل منفرد، وهذا ما يحدد طبيعتها القانونية. فلا يمكن إنكار تمتع المسكوكات الإلكترونية بعدد من خصائص الأوراق المالية، لكن قابلية بعضها للهلاك يمنع من تكييف هذا البعض كذلك.
- لا يمكن تفادي تكييف مسكوكات الاستثمار كأوراق مالية، لكن عدم تمتع المصدرين بصفة الشخصية المعنوية يشكل عقبة أمام هذا التكييف القانوني.
- المسكوكات الإلكترونية مغايرة للسندات المصغرة المتداولة على البلوكتشين.
- العقود المالية تتمتع بنظام قانوني شديد الدقة والانضباط، ويندر أن تتمتع المسكوكات الإلكترونية بخصائص هذه العقود.
- اختار القانون الفرنسي وضع نظام قانوني مستقل للمسكوكات الإلكترونية دون مقارنتها بالأنظمة القانونية الخاصة. وهذه خطوة مهمّة لكنها تقتصر على مبادئ وأطر عامّة.

التوصيات

- تشكل الإصدارات الأولية وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة التي يتم الاستثمار فيها، وفق ما يعلنه المصدر. لذا يجب وضع نظام ضريبي جذاب للمستثمرين الأجانب يناسب فلسفة المسكوكات الإلكترونية الهادفة لتفادي كل النفقات الإضافية والوساطة بين الأطراف.
- يجب وضع نص قانوني يبيّن الطبيعة القانونية لكل نوع من أنواع المسكوكات الإلكترونية بالنظر إلى الحقوق التي تمثلها. أما الكوين التي تصدرها الشبكات، فعلى السلطات التشريعية وضع أطر عامة لنظام قانوني مرّن يؤطّر تداولها.
- يجب أن تكون الخطوة الأولى في تنظيم العملات المشفرة الاعتراف باليتها وإقرار مشروعيتها.
- يجب تفادي خيار المشرع الفرنسي بحصر إصدار المسكوكات المشفرة بالشخصيات المعنوية. فخبراء البلوكتشين سيصدرون وسيستمرون في إصدار المسكوكات من غرف نومهم (وفق تعبير أحد خبراء برمجة العملات المشفرة عند التشاور معه) مع أو بدون توافر الشخصية المعنوية، فلا يجب تأزيم الواقع العملي بل وضع حلول له.

أبيض

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

سامي منصور ومروان كركبي: الأموال والحقوق العينية العقارية الأصلية،
٢٠٠٢، ص ٣٧.

محمد مرعشلي: النقود والائتمان المصرفي في ضوء التجربة اللبناية، الطبعة
الثانية، ٢٠٠٤

المراجع الأجنبية:

(١) AMF, « Synthèse des réponses à la consultation publique portant sur les Initial Coin Offerings (ICO) et point d'étape sur le programme "UNICORN" », p. 3.

(٢) Bacharach, Jeremy, « Cryptomonnaies, jetons et papiers-valeurs : quo vadis ? », en ligne sur : <https://www.cdbf.ch/1043/#.XFeOUIVKjIW> (vu le 04/02/2019).

(٣) Baker, Paddy : « SFOX: Ethereum may no longer be an Altcoin », online on : <https://cryptobriefing.com/sfox-ethereum-altcoin/>

(٤) Bali M., « Les crypto-monnaies, une application des blockchain technologies à la monnaie », RD Bancaire et fin. 2016, n° 2, étude 8.

(٥) Banque de France, « L'émergence du bitcoin et autres crypto-actifs : enjeux, risques et perspectives », Focus n° 16, 5 mars 2018.

(٦) Blockchain Partners, « Blockchain, cryptoactifs, ICO : panorama des enjeux juridiques (S1 2018) », en ligne sur : <https://blockchainpartner.fr/wp-content/uploads/2018/03/Blockchain-cryptoactifs-et-ICO.pdf> (vu le 31/01/2019).

- (٧) Bonneau Thierry, « *Tokens*, titres financiers ou biens divers ? », RD bancaire et fin. janv. 2018, repère 1.
- (٨) Bonneau T., « La diversification des valeurs mobilières et ses implications en droit des sociétés », RTD com. 1988, p. 535,
- (٩) Chester, Jonathan, « What You Need To Know About Initial Coin Offering Regulations », online on : <https://www.forbes.com/sites/jonathanchester/2018/04/09/what-you-need-to-know-about-initial-coin-offering-regulations/#46e9f1f22f13> (31/01/2019)
- (١٠) Cornu G., *Droit civil, Les biens*, 13^e éd., 2007, Domat, Droit privé, spéc. p. 39
- (١١) Deloitte, « Initial Coin Offering – A new paradigm », online on : <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/process-and-operations/us-cons-new-paradigm.pdf> (31/01/2019)
- (١٢) De Vauplane H., « L'analyse juridique du Bitcoin », Rapport moral sur l'argent dans le monde, 2014, p. 351 et s.
- (١٣) De Vauplane, Hubert, « Crypto-assets, token, blockchain, ICO : un nouveau monde ? », Revue Banque 2017, n° 810, p. 16.
- (١٤) De Vauplane H., « La qualification juridique de certains *tokens* en titres de créance », RTDF, n° 4, 2017.
- (١٥) Drummond F., « Bitcoin : du service de paiement au service d'investissement ? », *Bulletin Joly Bourse*, mai 2014, n°111j1, p.249.
- (١٦) Hacker Philipp & Thomale Chris: « Crypto-Securities Regulation: ICOs, Token Sales and Cryptocurrencies under

- EU Financial Law», *15 European Company and Financial Law Review* (2018), 645-696.
- (١٧) Hamacher, Adriana : « Seven reasons why Ethereum is no longer an altcoin », online on : <https://finance.yahoo.com/news/seven-reasons-why-ethereum-no-143004355.html?guccounter=1>
- (١٨) Lachgar K. et Sutour J., « Le token, un objet digital non identifié ? », *Option Finance* n° 1437, 13 nov. 2017, p. 18.
- (١٩) Lacroix F., « Les places financières alternatives : propos relatifs aux approches réglementaires concernant les plateformes de *crowdfunding* et d'échange de bitcoins », in Frison Roche M.-A. (dir.), *Internet, espace d'interrégulation*, 2016, Dalloz.
- (٢٠) Lavie, Ronny, « ICOh! The good, the bad and the ugly », online on : <https://thefintechtimes.com/icoh-good-bad-ugly/> (31/01/2019)
- (٢١) Le Moign, Caroline, « ICO françaises un nouveau mode de financement », novembre 2018, disponible en ligne sur : www.amf-france.org (31/01/2019)
- (٢٢) Libchaber R., « Biens », in *Répertoire de droit civil*, Dalloz.
- (٢٣) Marino, Bill, « Smart Contracts: The Next Big Blockchain Application », online on : <https://tech.cornell.edu/news/smart-contracts-the-next-big-blockchain-application/?fbclid=IwAR3niwnMJBp71KcA-Vh11Ifbj7V4ROQ7XGFstYPJ0dO-P2cnYagp990SphE> (31/01/2019)
- (٢٤) Malaurie P. et Aynès L., *Les biens*, 2^e éd., Paris : Défrénois, 2005
- (٢٥) Malaurie, Philippe, Aynès, Laurent et Gautier, Pierre-Yves, *Les contrats spéciaux*, 6^e éd. Paris : Défrénois, 2012.

- (٢٦) Nabilou Hossein: « How to Regulate Bitcoin? Decentralized Regulation for a Decentralized Cryptocurrency », *International Journal of Law and Information Technology* (2019), 27(3), 266-291.
- (٢٧) No author name, « Need to Raise Capital Funding? Think ICO or ITO, Not IPO », online on : <https://www.financemagnates.com/cryptocurrency/bloggers/need-raise-capital-funding-think-ico-ito-not-ipo/> (31/01/2019)
- (٢٨) Oxford English Dictionary, Oxford University Press, 2018, online on : <http://www.oed.com> (seen 28/12/2018).
- (٢٩) Oxford Living Dictionaries : <https://en.oxforddictionaries.com/definition/token> (seen 28/12/2018)
- (٣٠) Rousille M., « Le Bitcoin : Objet juridique non identifié », *Banque et droit* n° 159, févr. 2015.
- (٣١) Schiller S., « Blockchain – La blockchain révolutionne les levées de fonds », *Actes prat. ing. soc.* n° 156, nov. 2017
- (٣٢) Soleranski, « Réflexions sur la nature juridique des *Tokens* », *Bull. Joly Bourse*, 2018.3, pp.191-196, n°6.
- (٣٣) Terré F. et Simler P., *Les biens*, 8^e éd., 2010, Dalloz, Précis, n° 14.
- (٣٤) Reygrobelle, A., « Le projet PACTE et les titres financiers », *RTDF*, N°2/3-2018, Chroniques, p.76, voir n°18, p.79.
- (٣٥) Zenati F., « L'Immatériel et les choses », *in Archives philosophiques du droit*, 1999, p. 43.

(٣٦) Zmudzinski, Adrian : « New SFOX Report: Don't Call Ethereum an 'Altcoin' Anymore », online on : <https://cointelegraph.com/news/new-sfox-report-dont-call-ethereum-an-altcoin-anymore>

النصوص القانونية:

Code Civil.

Code Monétaire et Financier. القانون النقدي والمصرفي.

Loi n°2014-344, 17 mars 2014, relative à la consommation.

Ord. n°2016-520, 28 avr. 2016, relative aux bons de caisse.

Loi n°2016-1691, 9 déc. 2016, art. 120, de la loi relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique.

Loi PACTE, 9 octobre 2018, discuté au Sénat à partir du 29 janvier 2019.

Ordonnance n°2016-520, 28 avr. 2016, relative aux bons de caisse.

المواقع الإلكترونية :

<https://www.coinstaker.com/initial-coin-offering/> (31/01/2019)

<https://www.ethereum-france.com/qu-est-ce-qu-une-cryptomonnaie-token-bitcoin-ether-gnt-gno-dgd-plu-rep-rlc/> (31/01/2019)

<http://www.pbc.gov.cn/goutongjiaoliu/113456/113469/3374222/index.html> (31/01/2019)

<https://www.trezor.com/> (31/01/2019)

أبيض

تحريف مقتضب بالمؤلف

الإسم : محيي الدين الحجار / Mohyedine Hajjar

الإيميل : mohyedine.hajjar@gmail.com

دكتور في القانون المالي، جامعة باريس الأولى-السوربون.

ماجستير في القانون الخاص، جامعة الحكمة، بيروت ٢٠١١.

دبلوم في قانون الأعمال، الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠١٠.

شهادة الإجازة في القانون، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٨.

باحث دكتوراه في تاريخ النظريات اللغوية، جامعة باريس الثالثة-السوربون الجديدة.

ماستر ٢ في اللغة العربية، جامعة باريس الثالثة-السوربون الجديدة.

شهادة الإجازة في اللغة العربية، جامعة باريس الثالثة-السوربون الجديدة.

خبرات :

مستشار قانوني في المعاملات المالية الإسلامية

مدير شركة الأرز للاستشارات الدوليّة (Cedars International Consulting)

محاضر في الفكر العربي في جامعة باريس الثامنة

محاضر في الفقه الإسلامي (تاريخه وأصوله) في جامعة باريس الثامنة وفي المعهد الكاثوليكي

في باريس

باحث في كرسي أخلاقيات ومبادئ التمويل، جامعة باريس ١ (بانثيون - سوربون)، باريس،

فرنسا

منشورات:

مؤلف لعدد من الكتب والمقالات أبرزها:

Précis de Droit Musulman des successions d'après al-Rahabî (497-577H/1104-1182), L'Harmattan, 2020 (ISBN : 978-2-343-20194-8).

Islamic Finance in Europe 2019, Cross analysis of 10 European countries, (editor of the collective book), Palgrave, 2019, (ISBN : 978-3-030-04093-2).

Les Fonds Communs de Placement Islamiques en Droit Libanais, préface d'Alain Couret, éd. Institut de Recherches Juridiques de la Sorbonne, (IRJS), collection éthique et normes de la finance, 2017. (ISBN : 978-2-919211-74-6).

« Propriété et introduction de la finance islamique en droit civil », *Revue Internationale du Droit Comparé RIDC-3.2018*, octobre 2018, pp.467-478.

اللغات :

العربية - الفرنسية - الإنكليزية